

حول الاتفاق الأخير بين الحكومة العراقية وشركة النفط :

الشركات قدمت رشوة ماليّة
وحكم البعث قدّم تنازلات وطنيّة

AL-HOURRIAH - No. 572 - 21/6/1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢١/٦/١٩٧١ - العدد ٥٧٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



حملة الدّولة على بريتال وطرابلس :

شعارات وسياحة وتصفيّة حسابات

■ من ذيول إلغاء اضراب ٢٥ أيار :

■ **كيف تستفيد الطبقة العاملة من الوحدة النقابية**

■ **إتساع الصرف الكيفي في النسيج والغذاء والمصارف**

الانفتاح السوري على السعوديّة

الاسبوع في سطور

بيان سياسي من الهيئات الشعبية الكويتية بمناسبة مرور ست سنوات على الثورة في الخليج العربي

اليوم تدخل ثورة شعبنا في ظفار عامها السابع ، فلقد مرت ست سنوات والنضال الدامي ضد قوى الرجعية على أشده في الريف الظفاري .

ومنذ ٩ يونيو ١٩٦٥ والثورة تحقق الانتصار تلو الانتصار على كل المستويات العسكرية والايديولوجية والتنظيمية وذلك بامتداد لهيب الثورة الى الجبل الاخضر ثم راس الخيمة وبالهزائم المتلاحقة التي يمنى بها جيش المرتزقة في ظفار وعمان، وقوى الرجعية وهي ترى قوى الثورة تحقق هذه الانتصارات لا تملك سوى أن تجابه الموقف بكل امكانياتها وادواتها فياتي الفصل الاول بازاحة العميل سعيد بن تيمور وتنصيب عميل جديد ليلة ٢٣ يوليو ١٩٧٠ هو قابوس بن تيمور بعد انطلاقة ثورة ١٢ يونيو ١٩٧٠ على الجبل الاخضر في عمان والداخل .

ويأتي الفصل الثاني بالمحاولات لخلق اتحاد الامارات المدان مسبقا من كافة القوى الوطنية الشريفة والمناضلة ، ويأتي الفصل الثالث بالاعتقالات الموقوتة التي شملت العديد من العناصر الثورية المناضلة على امتداد ساحة الخليج العربي ، كل ذلك باشراف المخابرات العسكرية البريطانية باقطابها ميجر « لاندن » في صلالة وكولونيل « مونتغمري » مسقط و « بل » ، و « هندرسون » في البحرين ثم المبعوث البريطاني للخليج السير وليم لوس وبقية العملاء المحليين ... كل ذلك يتم وسط تهريج وتطبيل الانظمة العربية القائمة المتقدم منها والمتخلف، فغدت الانظمة العربية القائمة التي كانت سببا في هزيمة حزيران والتي قبلت الحل السلمي رسميا وضمنيا ، قبلت اخيرا طلب سلطنة عمان بالانضمام للجامعة العربية باعتبارها دولة مستقلة وبدأت تسهل للسلطنة سبل تأكيد الاستقلال المزيف ناسية ومتناسية القوات البريطانية الموجودة والثورة الشعبية القائمة ...

ان الدول باعتبارها ادوات لسيطرة طبقة على اخرى مضطرة ان تقف احد موقفين اما مع التقدم والسلام والعدالة، او مع قوى الامبريالية والاستغلال والاحتكار ، وطبيعة البنية الطبقية للانظمة العربية القائمة هي التي تحدد هذا الموقف ومن هنا فاننا لا نجد غرابة في مواقف الانظمة العربية المتخاذلة ويبدو امرا طبيعيا أن تقف هذه الانظمة في صف القوى المعادية للثورة ...

واخيرا تأتي تحديات النظام الرجعي في ايران للشعب العربي لتثبيت افلاس وعجز الانظمة القائمة حتى عن الحفاظ على الارض العربية وذلك باحتلال ايران لثلاث جزر عربية هي جزيرة ابو موسى وطب الكبرى والصغرى دافعة ثمنها للرجعية العربية عن طريق اتفاقات الصداقة والزيارات المتبادلة بينها وبين العديد من الانظمة العربية القائمة .

ولقد أصبحت منطقة الخليج العربي مجالا خصبا ومفتوحا للرساميل الاجنبية وغدت شركات البترول الاحتكارية هي الحاكمة والمتحكمة في المنطقة فالتغلغل الامبريالي الانجلو امريكي بلغ حدا لم يبلغه من قبل والشركات الاميركية والبريطانية واليابانية بالاخص تمول الانظمة الرجعية في العالم وتساندها عبر مزيد من الاستنزاف لخيرات وثروات شعبنا بل وحتى ايران قد وجدت لها اخيرا في سائر امارات الخليج موضع قدم لتأكيد سيطرتها الاقتصادية والسياسية ...

وفي مثل هذا الوضع الخطير والمتأزم في خليجنا العربي لا تجد الرجعية دائما امامها سوى طريق واحد لتخرج من المأزق محتفظة بكرامتها وسلطتها اولا، ومبررة وضعها امام الجماهير ثانية، فلا طريق لها سوى الذي سبق وسلكته ونجحت به في فلسطين، طريق التفاوض والتخاذل والحلول السلمية والتنازلات وبعث الشكاوى لهيئة الامم المتحدة ثم تتعاضد بعضها البعض الاخر وتتآمر لتصفي البؤرة الثورية في ظفار ، كما فعلت الرجعية العربية وفي مقدمتها الرجعية الاردنية في تصفية حركة المقاومة الفلسطينية ..

اما طريق القوى الشعبية التقدمية فواضح ومحدد ذات الطريق الذي سلكته حركة المقاومة الفلسطينية مع فهم الاخطاء التي وقعت بها القوى الثورية الفلسطينية وتجاوزها ...

ان الرد الثوري على تحديات النظام الرجعي العميل في ايران يقتضي من كافة القوى الوطنية مزيدا من التلاحم والتراص بين صفوفها ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال الالتزام ببرنامج جبهوي محدد صالح لمرحلة التحرر الوطني من اجل خليج عربي موحد وديمقراطي ومتقدم ، لذا يبدو قيام الجبهة الوطنية العريضة في ساحة الخليج العربي امرا ملحا وضروريا تفرضه مقتضيات الواقع ومتطلبات مرحلة التحرر الوطني ، كما اننا نقدر الدور التقدمي الذي تلعبه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دعم ومساندة الثورة.

يا جماهير شعبنا في الخليج العربي :

الطريق واضح امامنا : فمزيدا من الدعم الثوري والمساندة للثورة في الخليج العربي بالدعم السياسي والاعلامي والمادي ومزيدا من الالتفاف حول الطليعة التقدمية الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ومزيدا من التلاحم والتضامن بين اطراف الحركة الوطنية .

ان الهيئات الشعبية في الكويت تعاهد الجماهير في خليجنا العربي أن تظل أمينة مخلصة للثورة كاشفة كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا وفق ما يملي عليها شعورها الوطني .

عاشت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

عاشت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير الخليج العربي وعمان

تسقط حلول الرجعية وبرامجها وتحدياتها

والنضال من اجل تحقيق الوحدة الوطنية وتصعيد المعركة

وليبق خليجنا حرا عربيا ثائرا

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت
نادي الاستقلال الثقافي
الاتحاد العام لعمال الكويت
جمعية المعلمين الكويتية
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

السلطة المغربية تطلق النار على الطلاب في الحي الجامعي

اصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب البيان التالي :

بعد الحوادث الخطيرة التي كان مسرحها الحي الجامعي يوم الخميس ١٠-٦-١٩٧١ في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا هذه الحوادث التي تجلت في هجوم عنيف لقوات القمع البوليسية على الجماهير الطلابية حيث اطلق الرصاص على الطلاب واصيب ثلاثة منهم بجروح بليغة نقلوا على اثرها الى المستشفى. وبعد هذا الهجوم الاجرامي تبلغ اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب للراي العام الوطني والدولي ما يلي :

يخوض طلاب كلية العلوم والحقوق بفرعيها (الرباط والبيضاء) ومنذ بداية شهر ماي المنصرم معركة حول المشاكل المتعلقة بالامتحانات والتي حددت تواريخها من طرف الادارة بدون أن تراعي المعطيات الموضوعية لهاتين المؤسستين ، هذه التواريخ التي يستحيل اجتياز الامتحانات فيها نظرا لعدم اتمام البرامج ولعدم توفير امكانيات التحضير للطلاب ، فطالبت الجماهير الطلابية بوعي ويقظة تأجيل الامتحانات الى غاية شهر سبتمبر المقبل ، وامام تعنت الادارة التي صممت على فرض قراراتها التعسفية، شن طلاب الكليتين سلسلة من الاضرابات والتظاهرات داخل مؤسستيهما وبالحي الجامعي لفرض مطالبهم العادلة .

وفي اطار هذه المعركة التي تقوم بها الجماهير الطلابية قاطبة بوعي ونظام ومسؤولية، انطلق طلاب الكليتين في مظاهرة سلمية من كلية الحقوق بعد أن عقد فيها تجمع عبروا فيه عن تشبثهم بحقوقهم المشروعة وبالتالي مقاطعتهم للمواعيد المحددة من طرف الادارة وتوجهوا الى الحي الجامعي ، حيث رددوا شعارات متعددة من اجل جامعة شعبية ديمقراطية ثم بادروا بالخروج في مسيرة عبر شارع الامم المتحدة وبدون ادنى مبرر تدخلت قوات البوليس لتقمع بعنف « ننبهم » المنادة بحقوقهم المشروعة ، كما حاول رجال البوليس اعتقال عدد من الطلاب ومتابعتهم داخل الحي الجامعي وأمام صمود الجماهير الطلابية للدفاع عن حرمة الحي الجامعي ، تلقى رجال البوليس الامر باطلاق النار على الطلاب ، فاصيب ثلاثة من رفاقنا بالرصاص ، اثنين من كلية الحقوق واخر من كلية الطب .

ان اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب تنبه الراي العام الوطني والدولي الى الخطورة التي تكتسبها هذه الحوادث الناتجة عن فاشية الجهاز القمعي للحكم الاقطاعي الرجعي المغربي . ففي الوقت الذي يحاكم فيه مئات من المناضلين المقاومين التقدميين والذين ستصدر في حقهم اقسى الاحكام وفي الوقت الذي تنهك فيه جميع الحريات السياسية والنقابية وتنهب فيه ثروات شعبنا الكادح ، يصعد الحكم المغربي الرجعي مخططه الاجرامي الرامي الى اجتثاث جميع القوى الحية والمناضلة بالبلاد ، والى تكريس الهيمنة الاقطاعية والامبريالية في بلادنا ، فتتسع الاعتقالات الطلابية المناضلة لتتخذ أساليب اجرامية كاطلاق النار على الطلاب .

ان اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب تؤكد أن هاته الاساليب لن تنال من قوة الحركة الطلابية المناضلة التي ستظل معبأة تحت لواء أ. و. ط. م. وصامدة في مسيرتها النضالية بجانب الجماهير الشعبية نحو التحرر الشامل والبناء الاشتراكي.

اللجنة التنفيذية —

الرباط ١٠-٦-١٩٧١

بيانات وبرقيات إحتجاج واستنكار لاعتقال المناضل تيسير الزبري في الأردن

تلقت « الحرية » سيلا من البيانات والبرقيات احتجاجا واستنكارا لاعتقال المناضل تيسير الزبري عضو الامانة العامة للاتحاد الوطني لطلبة الاردن :

■ **بيان صادر عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع دمشق**

في ظروف تواجه فيها الحركة الوطنية وجماهيرنا في الاردن هجمة فاشية من قبل النظام العميل قامت السلطات الرجعية العميلة في الاردن باعتقال المناضل النقابي الطلابي « تيسير علي القاسم الزبري » عضو الامانة العامة للاتحاد الوطني لطلبة الاردن وتعريضه لعملية تعذيب وحشية .

اننا نستنكر باسم الجماهير الطلابية الفلسطينية — الاردنية ما قامت به السلطة الرجعية في الاردن ضد المناضلين في الحركة الوطنية في الاردن .

اننا نناشد كافة القوى الوطنية والتقدمية والطلابية بالتحرك لانقاذ حياة زملائنا ومناضلينا في الاردن . اننا نطالب الحركة الطلابية الاردنية الفلسطينية بتمتين صفوفها في وحدة متراصة في وجه الحقد والفاشية في الاردن .

■ **بيان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين — رابطة سوريا**

يتعرض المناضل تيسير علي القاسم الزبري (عضو الامانة العامة للاتحاد الوطني لطلبة الاردن) لاقسى عملية وحشية من قبل السلطة العميلة في الاردن ، والتي تحاول تصفية الحركة الوطنية الفلسطينية الاردنية وتمارس الارهاب على جماهيرنا في الاردن لامرار المشاريع الانهزامية .

اننا نحذر السلطة العميلة من اي اذى يصيب المناضل تيسير علي القاسم الزبري . اننا نطالب القوى الوطنية والمنظمات الشعبية التحرك لانقاذ حياة المناضل من أيدي الفاشيين العملاء في الاردن .

■ **برقية الاتحادات والمنظمات الشعبية في الكويت :**

ان الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية في الكويت ، تشجب بشدة اعتقال النقابي البارز واحد قادة المقاومة في مضمار العمل الشعبي والمسلح — تيسير علي الزبري « ابو علي » — الذي يتعرض لابشع عمليات التعذيب والتي تهدد صحة مناضلنا بالخطر ، نطالبكم باطلاق سراحه فورا واطلاق سراح كافة مناضلينا ، الذين يرزحون تحت كابوس السجن والتعذيب في الاردن ، ليواصلوا مسيرتهم من اجل التحرير والعودة .

اتحاد طلاب فلسطين — فرع الكويت

اتحاد عمال فلسطين — فرع الكويت

رابطة المعلمين الفلسطينيين — فرع الكويت

■ **برقية الاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت :**

ان الاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت ، يشجب بشدة اعتقال النقابي البارز واحد الذين ساهموا بنشاط في الحركة الجماهيرية الاردنية الفلسطينية، واحد قادة المقاومة المناضل تيسير علي الزبري « ابو علي » الذي يتعرض في اقبية سجون عمان لعمليات وحشية ، ويطالبكم بالافراج عنه واطلاق سراحه فورا والافراج عن عموم المعتقلين من الحركة الوطنية في الاردن.

■ **برقية الاتحاد الوطني لطلبة الكويت :**

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت يشجب بشدة اعتقال المناضل البطل — تيسير علي الزبري « ابو علي » عضو الامانة العامة للاتحاد الوطني لطلبة الاردن ، كما ويحتج بشدة على المعاملة الوحشية اللاانسانية التي يلقاها مناضلنا واعداد غفيرة من مناضلي المقاومة الفلسطينية ، ويطالبكم بضرورة اطلاق سراحه وسراح كل المناضلين الوطنيين من شعبنا في الاردن .

الحرية

صاحب الامتياز — محسن ابراهيم
المدير المسؤول — حسن فخر
مدير الادارة — ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

من نتائج تراجع قيادة الاتحاد العام الانتهازية عن إضراب ٢٥ أيار

إتساع الصرف الكيفي في النسيج والغذاء والمصارف

شكل كسر الاضراب العمالي العام في ٢٥ ايار جولة خاسرة في سلسلة المعارك المطلبية والعمالية التي خاضتها الطبقة العاملة خلال هذه الفترة ، وذلك بالرغم من كل محاولات التضليل والتعمية التي مارستها قيادة الاتحاد العام في أعقاب فرطها للاضراب .

فتصوير الهزيمة على أنها انتصار والباس التخاذل والخيانة رداء الثبات والصلابة لم يستر عري هذه القيادات « العمالية » المزعومة ، التي تتارجح بين الانتهازية اليمينية والعمالة الصريحة . فعندما صرح رئيس الحكومة بان الاضراب العام ليس مزحة كان على الارجح يعني ما يقول ، أما عندما كانت قيادة الاتحاد العام تؤكد تصميمها على تنفيذ الاضراب في المساء وترتد عنه قبل طلوع الفجر ، فانها كانت بالتأكيد تقول نقيض ما تدبر في الخفاء ، وتمثل دورا ما زال مستترا بالقدر الذي تعمل الانتهازية اليمينية على اخفائه وتبريره لانها طرف ضالع فيه ..

منذ الفترة السابقة لمعركة الضمان الصحي والوضع العمالي والشعبي عموما يعاني من حالة تململ ونقمة ، بانت مظاهرها تباعا في تصاعد موجات الغلاء ، انخفاض القوة الشرائية للاجور، التسريحات الكيفية والتعسفية التي يمارسها ارباب العمل تهربا من موجبات الضمان الاجتماعي عموما وتعويض ايام المرض على وجه الخصوص ، عدم تخفيض الايجارات، احتكارات الدواء ، اوضاع العمال الزراعيين السائبة .. في هذا الاطار شكل البدء بتنفيذ الضمان الصحي مكسبا كبيرا للطبقة العاملة وسائر الاجراء المستفيدين منه . أما حدود ونواقص هذا المكسب فهي حدود اوضاع الطبقة العاملة التي لم تعبأ فعليا لخوض المعركة ولم تباشر اضرابا لانتزاع المكسب كاملا غير منقوص ، واستمر الصرف الكيفي الذي يجيزه القانون ثغرة واسعة تهدد بابتلاع مختلف المكاسب التي انتزعها العمال واخصها الضمان الصحي ، باعتبار أن الاستفادة من ضمان المرض وتعويض ايام التعطيل الناتجة عنه مشروطة بمنع التسريح الكيفي ، فلا ضمان اجتماعيا او صحيا بدون ضمان العمل للعامل ، وضمان ثباته فيه . من هنا كان مطلب الغاء الصرف الكيفي المطلب المركزي في اضراب ٢٥ أيار المغدور . ومن هنا أيضا كان هذا الاضراب — لو نفذ — استمرارا واستكمالا لمعركة الضمان الصحي ، التي ما زالت منقوصة طالما ان التسريح الكيفي ساري المفعول .

اما الذين اخفوا ثغرات مكسب الضمان الصحي واعتبروه كاملا فقد اضطروا الى اخفاء الصلة بين الاضرابين المغدورين وهي — صلة ضمان ثبات العمل — وبنفس المنطق الانتهازي اعتبرت جريدة الاخبار عدد ٦ حزيران « تراجع ارباب العمل والدولة باقرار زيادة ٥ بالمئة على الاجور ورفع الحد الادنى وتشكيل لجنة لدراسة اوضاع العمال الزراعيين » اما اقرار قانون التسريح الكيفي في مختلف المعامل والتي تنخر هذه الزيادات وتبطلها ، فعين الانتهازية لا تراها!

على كل اذا كانت « الحركة النقابية قد فرضت انتزاع مطلبين هامين — زيادة ٥ بالمئة ورفع الحد الادنى الى ١٨٥ ليرة » — افتتاحية الثقافة الوطنية عدد ١ حزيران — فان الياس الهبر يرى خلاف ذلك لان « الاسعار ارتفعت من ١٠ الى ١٠٠ بالمئة » الاخبار ١٦ ايار !

تبقى مسالة تصوير خيانة الاتحاد العام لاضراب ٢٥ ايار كانتصار وتعزيز لوحدة الحركة النقابية ، وتذكرنا هذه المعزوفة بفشل عدوان ٥ حزيران ، لانه لم يسقط الانظمة « التقدمية » !

واذا كانت وحدة الطبقة العاملة ، وحدتها من القاعدة ، ووحدة نضالها اهدافا اساسية لاي ثوري ، فان للوحدة مفهوما اخر عند الانتهازية اليمينية وهي الوحدة الفوقية مع الاقطاع النقابي مع كاسري الاضرابات ، تقول الاخبار ١٦ ايار « .. والاتحاد العمالي العام بمجلسيه التنفيذي والمندوبين ، هو قمة هذه الوحدة النقابية التي تزداد قوة وتراصا، وتزداد فعاليتها .. » .

هجمة الصرف الكيفي في مختلف القطاعات

منذ هزيمتها في أول شباط ، والبرجوازية اللبنانية بمختلف اجنحتها التجارية والصناعية والحرفية ، تحاول الثأر لهزيمتها وتعويض ما رتبه عليها الضمان الصحي من التزامات جديدة وذلك من ظهر العمال وعلى حسابهم ، فبدأت موجات التسريح التعسفي بالاتساع والتزايد مهددة الوضع العمالي وجملة المكاسب التي انتزعها العمال مؤخرا كالضمان الصحي بالضياع ، ولم تتوقف هجمة البرجوازية وتآمرها عند حد ، بل تجاوزت كل الحدود وبأشكال متنوعة .

— في قطاع الغزل والنسيج التي تعتبر ثانية أهم صناعة في البلد ، وبفعل الحماية الجمركية وانفتاح اسواق التصريف العربية ، عرف هذا القطاع تمايزات واسعة ادت الى تمركز بعض المصانع الكبيرة وخراب اخرى ، فمصنع العسيلي الذي حقق أرباحا ضخمة من شدة استغلاله لعماله ، شرع منذ فترة بتجديد وسائل الانتاج وشراء ماكينات جديدة تحل الواحدة منها محل ثمانية عمال ، مما ادى الى تسريح ٢٥٠ عاملا حتى الان ، وهناك أكثر من ٥٠٠ عامل اخر مهددين بالتسريح بين يوم واخر . أما مصنع ويفكس فقد سرح اغلب عماله تمهيدا لاغلاق ابوابه ، ومصنع عريضة طرد أيضا قسما من عماله . في كل هذه الحالات، حالات الربح ام الخسارة ، يستخدم الرأسمالي سلاحه الامضى ، التسريح التعسفي وتشريد العمال .

— وعندما يطالب العمال في صناعات المواد الغذائية — وهي اضخم الصناعات اللبنانية — بحقوقهم كزيادة الاجور ام تخفيض دوام العمل وعطل الاعياد ، ترد عليهم شركة يونيفود لتصنيع الفروج وتسويقه بطرد البعض ارهابا للاخرين ، اما معمل جبر بابونير فقد طور وسائل كبته للعمال ، فاقتنى جهازا قمعيا خاصا داخل المعمل لارهاب العمال وكشف العناصر (المغرية) بين صفوفهم ، وقد استخدم مدير المصنع مؤخرا سلاح التسريح، الكيفي فطرد بعض العمال وانذر اربعين اخرين بالتسريح ، جوابا على مطالبتهم باجرة يوم العيد ! في الحالتين كان سلاح الصرف الكيفي اداة بيد اصحاب المصانع للتشديد من استغلالهم للعمال وارهابهم !

اما معمل السفن اب للمرطبات ، الذي يضم عددا من العمال القدامى الذين يستفيدون من تعويض ايام المرض بحكم مرور اكثر من سنتين على عملهم ، فقد عمد مديره الى طرد العمال القدامى تهربا من الالتزامات التي ينص عليها قانون العمل ، ولا شيء يمنع هذا المدير من اعادة تشغيل هؤلاء العمال المسرحين بعد مدة وجيزة برواتب ادنى ودون الالتزام بتعويض ايام المرض لفقدان شرط السنتين ! في هذه الحالات استخدم رب العمل سلاحه الامضى ، الصرف الكيفي لتخفيض اجور العمال والتهرب من دفع تعويض ايام مرضهم .

— في قطاع المصارف ، الذي يبدو ان موسى التسريح قد قارب ذقون موظفيه ، صرف ولسون مدير « فيرست ناسيونال سيتي بنك » اثنين من الموظفين بحجة الحق المطلق الذي يمنحه اياه قانون العمل اللبناني بصرف اي موظف مهما كان وضعه ، متدربا ام مثبتا ، كما هددت ادارة مصرف « كونتيننتال » بصرف ١٢٠ موظفا دفعة واحدة والحبل على الجرار. في الحالتين اصرت برجوازية المصارف على اعتبار تدابيرها التعسفية عملا شرعيا يجيزه القانون بنصه وروحه ، واذا علمنا ان البنوك الاجنبية تمتص اكثر من ٥٤ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية ، وان البنوك المختلطة اللبنانية — الاجنبية (يملك الاجانب اكثر من ٥١ بالمئة من مجموع اسهمها) تمتص ٢٨ بالمئة من مجموع الودائع ، لتبين لنا أن الرأسمال المصرفي الامبريالي يسيطر سيطرة مطلقة على القطاع المصرفي وتبلغ نسبة الودائع لمصلحته في فئتي المصارف المذكورة اكثر من ٨٢ بالمئة من مجموع حجم الودائع المصرفية . والبلد الذي يعوم على هذه الاموال يعاني من عسر التسليفات على المديين المتوسط والطويل الاجل ، لان المصارف الاجنبية لا تمول على وجه العموم ، سوى قطاع التجارة وعمليات الاستيراد الامبريالي والمضاربات على النقود ، اما الانماء الفعلي بتطوير القطاعات الانتاجية فهو ابعد من مراميها .. ان مصرف « فيرست ناسيونال .. » الذي يمتص أموالا لبنانية وعربية مقدارها ٢١٨ مليون ليرة (احصائية ٦٩) ويقع في المرتبة الرابعة من حيث حجم ودائعه ، لا يسلف سوى ٥٧ مليونا محليا ويقع في المرتبة ١٦ بالنسبة للاقراض بالمقارنة مع المصارف الاخرى ! اما الباقي فيحوله لتمويل اميركا واوروبا الفقيرتين له . هذا المصرف رفض اعادة موظفين اثنين مصروفين كما رفض دفع رواتب ايام الاضراب لموظفيه بعد أن تضامنوا مع زميليهم المسرحين. في هذه الحالات كان قانون العمل البرجوازي سلاحا بيد ادارة المصارف الاميركية لتشريد المواطنين وتقليص سوق العمل ومضاعفة البطالة . هذا العرض لبعض ظواهر التسريح التعسفي الذي يمارسه ارباب العمل باطراد ، متسلحين بالمادة ٥٠ يضع في ايديهم سلاحا رهيبا لم يتورعوا عن استعماله مطلقا للثأر من هزيمة الضمان الصحي وتعويضا عن خسائرها فيستخدمونه :

— للتهرب من موجبات الضمان وقانون العمل .

— لخفض اجر العامل والحد من زيادات المهارة والاقدمية .

— لطرد العمال في حالات الخسارة او الكساد الموسمي .

— لاحلال الالة محل العامل في حالات الربح .

— لكسر وافشال التحركات المطلبية .

— واخيرا وليس اخرا ، لقمع العناصر النقابية النشيطة بتدجينها او تشريدها ..

حلف ارباب العمل حول الصرف الكيفي

ما ان اعلن موظفو المصارف اصرارهم على اعادة زميليهم المصروفين والغاء الصرف الكيفي حتى جن ارباب العمل واعتبروا ان قدس اقداسهم قد مس ، فاستنفروا قواهم ووضعوها في جبهة واحدة متراصة ، رئيس جمعية تجار بيروت يصرح بان « العمال اصبحوا يتحكمون بالدولة ويمن فتح لهم باب المعيشي ، غير آبهين بالقيم الانسانية .. » جمعية الصناعيين تعتبر أن هناك « محاولات مستترة لاحداث تغييرات اساسية في النظام الاقتصادي .. وانها لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات الرادعة ضمن امكاناتها حتى ولو ادى ذلك الى اقفال المصانع وتسريح العمال .. » جمعية اصحاب المصارف اعتبرت « ان الحق في الصرف المعطى لرب العمل بموجب المادة ٥٠ من قانون العمل هو حق مقدس بالنسبة الينا ولن نتراجع عن هذه القضية الجذرية المصيرية بالنسبة الى الاقتصاد الحر ايا كانت النتائج .. » ريمون اده يقترح منع الاضرابات بقانون خلال الصيف ، الدولة تعتبر اي تحرك عمالي مهما كان محقا ، مؤامرة ضدها وافشالا لموسم الاصطياف الخ .. ثم تعددت الاجتماعات والبيانات لتعلن تضامن ارباب العمل والدولة ووقوفهما صفا واحدا بوجه اي طارىء .

من ثمار خيانة قيادة الاتحاد العام

كان من المؤكد أن اجهاض قيادة الاتحاد العام لاضراب ٢٥ ايار واستسلامها امام تهديدات ارباب العمل والدولة ، سوف يؤديان الى استضعاف الاخيرين للعمال والاستهانة بقوتهم ، وهذا ما حصل بالفعل ، فقد شن ارباب العمل هجوما على جبهة العمال فضاعفوا حملات التسريح التعسفي، وامعنوا في استفزاز العمال وتشريدهم دون أن تحرك قيادة الاتحاد الانتهازية ساكنا . صرف المئات في قطاعات النسيج والتغذية فكان موقف الاتحاد دعوة العمال للانتظار ، فردت عليه لجنة الدفاع عن العمال المسرحين ببيان تتهمه فيه بالتواطؤ مع ارباب العمل ضد العمال . اما مجلة الثقافة الوطنية الانتهازية، فلم تذكر مواقف قيادة نقابة عمال النسيج بكلمة في تحقيقها الواسع عن التسريح في قطاع النسيج (عدد ١ حزيران) فكان قيادة النقابة باعتقادها غير معنية او مسؤولة عن العمال المسرحين .

و « الاخبار ١٦ ايار » تعتبر بانه « تحت ظلال وحدة العمال ووحدة الحركة النقابية يمكن تحقيق مطالب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ، والاتحاد العمالي العام بمجلسيه التنفيذي والمندوبين هو قمة هذه الوحدة النقابية التي تزداد قوة وتراصا وتزداد فعاليتها على تحقيق المزيد من المكاسب .. » فيسالها العمال : ماذا فعلت قيادة الاتحاد دفاعا عن مئات العمال المسرحين في قطاعي الغذاء والنسيج ؟. لم تعقد اجتماعا واحدا ولم تصدر بيانا حول الموضوع ، ولم تهدد بالاضراب ، جثث بلا حياة ولا حركة .

اما بالنسبة لصرف موظفين اثنين من المصارف فقد سارعت قيادة الاتحاد وعقدت سلسلة من الاجتماعات واصدرت مجموعة من البيانات تطالب فيها باعادة الموظفين الاثنين المصروفين (احدهما مدير) ووقف الصرف الجماعي في المصارف ، مما يعني غلبة قطاع الموظفين على قطاع العمال في تمثيل الاتحاد العام ، وبالتالي تنكره الكامل لقضايا العمال. هكذا يتعايش ابناء الست وابناء الجارية تحت سماء الاتحاد العام !

وعندما تعتبر الانتهازية اليمينية ، قيادة الاتحاد العام قمة الحركة النقابية رغم كل خياناتها المذكورة ، وعندما تعتبر مثالا للوحدة العمالية وهي التي لا تقوم الا على عشرة رؤوس من الاقطاع النقابي المهزوم كغبريال خوري وتوفيق ابي خليل وهوماني وحمزة . وعندما تعتبر خيانة اضراب ٢٥ ايار انتصارا للوحدة العمالية ، فانها تكون قد اختارت موقفها الفعلي في صف كاسري اضرابات ونضالات الطبقة العاملة .



ذيول الغاء إضراب ٢٥ أيار

كيف تستفيد الطبقة العاملة من الوحدة النقابية

■ فيما يلي تنشر « الحرية » موقف اتحاد نقابات العمال في الجنوب من تعليق اضراب ٢٥ أيار . ولم نكن قد اشرنا اليه في تعليق العدد الماضي ، لانه وصلنا متأخرا . يتضمن الرأي الذي ننشره اشارة الى مشكلة اساسية ، تهربت الاتحادات الاخرى حتى من الاشارة اليها ، وذلك تحت ستار الحفاظ على الوحدة النقابية .

فمن الواضح من البيان الحالي أن الفئات اليمينية تستخدم كل الوسائل ، ولا سيما تهديد الوحدة النقابية ، من اجل فرض تراجعها على كل الاطراف الاخرى . وهي تتلقى في ذلك ، الدعم من السلطة . فما هو موقف الاطراف المتقدمة ؟ هل ترضخ للتهديد حفاظا على وحدة لا ينكر احد حيويتها في دفع النضال العمالي ؟ ان الرضوخ يفقد الوحدة المطلوبة دورها : ترسيخ المواقف العمالية . بل انه كسب لليمين ولاصحاب العمل وللسلطة لانه يؤدي الى تقييد المواقف المتقدمة بالمواقف المتخلفة . ولا يعني السؤال ان الموقف الذي تدعو له هو الانسحاب من الاتحاد العام — نترك هذا الاستنتاج للذين يتصيدون « المغامرة » في كل محاولة بحث وتوضيح — . لكن لا يجوز أن تحجب الوحدة النقابية ، وضرورة المحافظة عليها ، متطلبات نضال الطبقة العاملة في هذه المرحلة .

يحاول البيان الجواب على السؤال بالتنبيه الى ضرورة اعادة النظر في التركيب النقابي الحالي ، وتنبي هيكلية جديدة لا تغل العمال وحركتهم . لا شك ان التركيب النقابي هو أساس سيطرة القيادات المتخلفة على القاعدة العمالية . وتؤدي اهمية هذا التركيب ، ودوره ، الى جعله مسألة سياسية لا بد من ان تواجهها القيادات المتخلفة ، والسلطة الى جانبها ، بردود فعل شبيهة بالردود على اعلان اضراب ٢٥ ايار . اي أنها سوف تهدد الوحدة النقابية ، مجددا . فما هو الجواب ؟

تبدو الحلقة مفرغة لسبب بسيط هو ان الطبقة العاملة ، ونضالها اليومي ، لا يدخلان في حساب الذين يخططون للوحدة العمالية من زاوية القيادات الحالية . لذلك فان القضية الحاسمة ، كما كررنا مرارا ، هي تنظيم القاعدة العمالية في مواجهتها اليومية لتعسف أصحاب العمل وقمع السلطة . اذا لم يسلك بناء الوحدة العمالية هذه الطريق ، فلن يستطيع التحرر من الاوصياء ، مهما كانت نواياهم طيبة ، وسجلاتهم تاريخية .

« الحرية »

حين أصر اتحادنا من خلال ممثليه في الاتحاد العمالي العام على طرح المطالب(١) مجتمعة وتقدم بمشروع القرار القاضي باعلان الاضراب على أساسها ، وليس فقط للمطالبة بزيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور ، كان يعبر تعبيرا صادقا عن متطلبات وحاجات المرحلة الراهنة . لذلك ما أن صدر القرار الاجماعي من المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام ، ومن ثم من مجلس مندوبيه ، باعلان الاضراب على أساسها حتى تجاوبت كافة فئات العمال مع هذا القرار ، بل لمسنا تاييدا واسعا من مختلف الفئات الاجتماعية ، بما فيها صغار الحرفيين والموظفين ، التي رأت فيها استجابة حقيقية للتخلص من اوضاع لم يعد في طاقتها تحمل عبئها .

لذلك لم يكن مستغربا ابدا ظهور ردود فعل الفئات الاحتكارية سريعا وفي كافة المجالات . فقد تحركت على كافة الجبهات واطلقت مجموعة من الاكاذيب والاضاليل لتوقف الالتفاف الذي قوبلت به مطالب الاتحاد العمالي العام وبدأت في ممارسة ضغوط شديدة ومناورات متعددة مستهدفة بلبلة القيادة النقابية ومحاولة شق صفوفها .

ووضعت الدولة كل ثقلها بكل أجهزتها لمجابهة التحرك العمالي ولجأت الى كل وسائل التهديد والتهويل ، ومارست اساليب التمييع ونشر الوعود ، فكانت بالفعل وعن جدارة الخادم الامين والاداة الفعالة في ايدي الطغمة الاحتكارية وحماية مصالحها .

لقد تمكن هذا التحرك وبفضل الضغوط الشديدة والمناورات البارعة ، وبسبب الثغرات القائمة اصلا في الجسم النقابي والتي مكنت نفوذ القوى المعادية من التسرب الى داخل الجسم النقابي وبلبلة صفوفه ، كل ذلك قد ادى الى تمييع المعركة : فتحت منطق التهويل والتخويف باستغلال عناصر مخربة للاضراب وتحفزها لاحداث تخريب في كل المرافق الاقتصادية عن طريق اشعال الحرائق وتدمير المؤسسات ، وتحت منطق القول والزعم بان الاتحاد قد تسرع باعلان الاضراب ووقع في الفخاخ التي نصبتها له قوى معادية لامن هذا البلد واستقراره ، وتحت منطق الاستجابة وتصديق وعود نشرتها الجهات الرسمية والهيئات الاقتصادية بتلبية مطالبنا بمجرد اتخاذ قرار بتعليق الاضراب ، كل ذلك ادى الى احداث بلبلة وتصادم كاد أن يشق الجسم النقابي ويقضي على الوحدة التي لم يمض عام على اعلان قيامها .

تحت هذا الكابوس المخيف اتخذ قرار تعليق الاضراب .

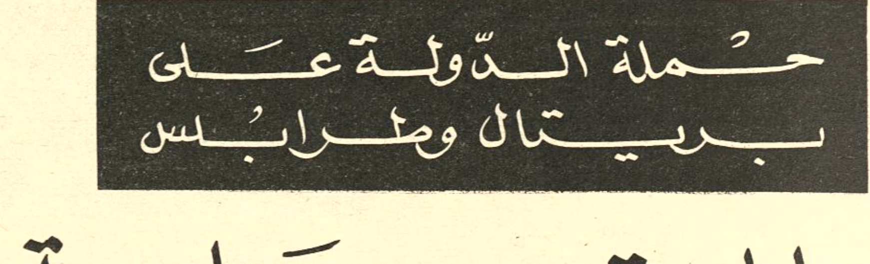
ان اتحادنا الذي دحض بواسطة ممثليه في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام كل الاضاليل والاكاذيب التي نثرتها القوى المعادية للطبقة العاملة ، والذي اكد من خلالهم أيضا ضرورة المضي في المعركة وتنفيذ الاضراب في موعده المحدد والذي حذر من أن تعليق الاضراب ، تحت التهديد والوعيد ، ودون تلمس بوادر ايجابية حقيقية بالاستجابة للمطالب ، يشكل تراجعا يلحق الاذى بكل الجسم النقابي ، ويشكل سابقة خطيرة ستضر بتحرك كافة النقابات في مختلف القطاعات ، يؤكد على ضرورة اعادة النظر في المواقف التي اتخذها المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام ويهيب بكافة الاخوة النقابيين ، في القيادة والقاعدة ، التصدي بجرأة وشجاعة لتحمل مسؤولياتهم والدفاع عن مكتسباتهم ، ويؤكد ضرورة التمسك بوحدة الحركة النقابية في اطار الاتحاد العمالي العام وضرورة التخلص من كافة العيوب الذاتية والتنظيمية التي ما تزال تعرقل تعزيز قدرة الطبقة العاملة على المشاركة في الحياة العامة للبلاد والتي ما زالت تعرقل مهمة الاتحاد العمالي العام في القيام بدوره كقيادة طليعية للطبقة العاملة اللبنانية .

ويؤكد اتحادنا في نفس الوقت تصميمه على متابعة الكفاح من أجل تصعيد النضال المطلبي وفضح الاسس الظالمة التي ترتكز عليها حياة البلاد الاقتصادية ، والكفاح من اجل انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية وطنية وعادلة ، وسيناضل من اجل اعادة بناء الجسم النقابي على اسس سليمة باعتماد هيكلية نقابية جديدة تنسجم مع متطلبات نمو الطبقة العاملة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد منطلقا من ايمان لا يتزعزع بان ازدهار هذا الوطن واستقراره رهن بتامين العيش الكريم والعدالة لكل ابنائه .

المجلس التنفيذي
لاتحاد نقابات العمال في الجنوب

---

١ — الغاء التسريح الكيفي
— زيادة الاجور بنسبة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور الى ٢٠٥ ليرات .
— تخفيض بدل ايجارات السكن بنسبة ٢٥ بالمئة .
— تطبيق قوانين العمل والضمان على العمال الزراعيين .
— حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان .



شعارات وسياحة وتصفية حسابات

■ منذ اسبوعين قامت الدولة باستنفار قوات كبيرة من الدرك والجيش بكامل اسلحتها الثقيلة لتجرد بها حملة واسعة في منطقتي بعلبك ومدينة طرابلس . وكانت حوادث الثار التي تزايدت في الفترة الاخيرة ، كما كانت الاشتباكات المتفرقة التي حصلت بين قوى الامن وبعض العناصر في طرابلس ، من الاسباب المباشرة التي اتخذتها الدولة لتبرير شرعيه الحملة في كل من المنطقة والمدينة المذكورتين .

معركة الرئاسة في ظل الرشاشات

ولم تستطع الدولة رغم ما قامت به اجهزة اعلامها المختلفة ، ورغم تصريحات كبار المسؤولين فيها ، لم تستطع ان تؤمن غطاء كافيا يخفي مهزلة المعركة التي افتعلتها . والمهزلة تعود الى المفارقة الحاصلة بين الاهداف التي وضعتها لهجومها وواقع الدولة ذاته في بنيانها وركائز سلطتها . فحين تقول دولة الاقطاع السياسي انها تريد توطيد هيبة الدولة وحفظ الامن والاستقرار الخ ... اي تامين حد ادنى من التنظيم المديني للمجتمع اللبناني خاضع لمركزية في السلطة والحكم .. تتغافل عن كون مراكز القوى في بنيانها السياسي والاداري تعتمد الى حد كبير على مراكز قوة خارج هذا البنيان تستند في جانب مهم من جوانبها الى قوى مسلحة خارجة عن رقابة السلطة المركزية ووصايتها .

فقد كانت هذه القوى المسلحة تدخل عنصرا هاما في تقرير مواقع السلطة او في الضغط لتحويلها باتجاه او بآخر . هكذا خيضت معركة رئاسة الجمهورية في ظل الرشاشات المدنية ، وباخرى مماثلة لها جرى الاحتفال بنتائجها . وكما كان يعتمد رئيس مجلس نواب سابق على عناصره المسلحة التي كان يهدد بها خلال فترة انتخاب الرئاسة الاولى مدعيا ان افرادها المسلحين يفوق تعدادهم المئة الف ، فان رئيس الحكومة الحالي يجمع حوله عددا غير يسير من المسلحين يحميهم ويحمونه ، كما هو حال الاقطاب في المجلس النيابي ومعظم النواب فيه الذين يعتمدون جميعا على قوى مسلحة منظمة (الكتائب — الوطنيون الاحرار ...) او غير منظمة (كرامي — سعد — الصلح ...) .

الامن ام السياحة ؟!

اذن ما معنى هذا الهجوم العنيف الذي شنته الدولة على بريتال وطرابلس ؟

اذا وضعنا جانبا مسألة « الامن » الذي جعله الحكم الحالي شعارا اساسيا من الشعارات التي أرادها أن ترتبط به ، واذا لم نغفل أن كلا من منطقتي بعلبك وطرابلس تخضع لنفوذ قطب من اقطاب الاقطاع السياسي المعارض للحكم الحالي او على الاقل للحكومة الحالية ، فان لكل من المنطقتين وضعا مميزا يفرض تعرضا مستقلا له :

— لم تكن حوادث الثار الاخيرة التي حصلت الا امتدادا لتاريخ ثاري حافل عرفته منطقة بعلبك منذ زمن غير قصير . ولم تقدم الدولة ابدا على التدخل العنيف في وجه ذلك تاركة أمر انهاء هذا النمط من النزاعات الى الوجهاء من رجال الدين والاقطاع السياسي في وساطتهم لدى زعماء العشائر المتخلفة .. هذه الوساطة التي كانت تخضع لمصلحة اولئك الوجهاء لتقوية مراكز تسلطهم ونفوذهم . ولكن حوادث الثار عرفت زخما كبيرا نسبيا في الاسابيع الاخيرة وامتدت ذيولها الى ضواحي بيروت . ويحدث ذلك والبلد على عتبة موسم اصطياف تجهد تصريحات المسؤولين من رئيس الجمهورية الى رؤساء الكتل على ابراز اهميته وضرورة تأمين الجو المستقر الذي يحتاجه . والحكم الحالي يريد ان يحقق شعار « الازدهار » الذي يحمله الى جانب شعار « الامن » . وهو يرى في بعلبك منطقة سياحية ذات شهرة عالمية قد تحول حوادث الثار دون الاستفادة من وضعها هذا ، كما يرى في امتداد تلك الحوادث الى ضواحي بيروت حيث ينزح اهالي بعلبك بحثا عن عمل اضطرابا واختلالا قد يشوها « الوجه السياحي البشوش للبنان » انما هناك امر اخر كانت تضمره الحملة على منطقة بعلبك. فالمعروف ان هذه المنطقة تكرست منذ زمن طويل معبرا لعمليات التهريب على انواعه المختلفة . ان هذه العمليات تبدو متعارضة مع تنظيم وضع رأسمالي للسوق اللبنانية . وليست مسألة التبغ الاجنبي الا المثال البارز على ذلك .

هكذا يبدو وضع المنطقة فيما اشرنا اليه يشكل عقبة جدية في وجه تحولها الى مجتمع مديني تخضعه السلطة المركزية لمصلحة الطبقة الرأسمالية المهيمنة . ولكن الدولة عجزت حتى أن تحقق اهدافها القريبة المباشرة (اعتقال المطلوبين ...) ، وبقيت اعجز من أن تصل الى هدفها الاخير . ذلك ان التحويل المديني لمنطقة متخلفة لا يكون بتجريد حملات عسكرية هي في النهاية وفي اقتصارها على تلك أساليب اقطاعية خالصة .. ان هذا التحويل يفترض تنظيما متكاملا للحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق ، تنظيما يدخلها في اطر النظام الاقتصادي اللبناني فلا تبقى على هامش اهتماماته الانمائية .

ان مأزق هذا التحول يبقى واقعا ما دامت التوظيفات المالية تتسرب الى الخارج ، مهملة احتياجات الواقع المحلي الى بنية انتاجية متينة ، مما يستتبع اهمالا من الدولة في تقديم خدمات الى المناطق المتخلفة لا تبدو تكاليفها متناسبة مع ما يصدر عنها من انتاج .

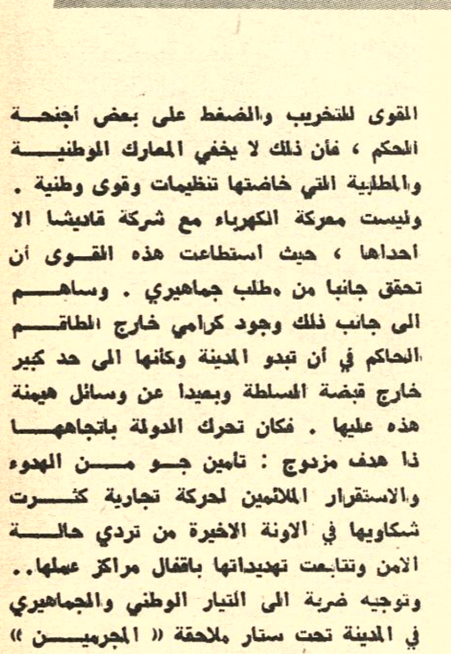
ارهاب التيار الوطني

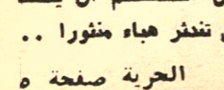
— كذلك لم تكن اشتباكات طرابلس الا امتدادا لمعارك سابقة بين الدولة وقوى مسلحة في المدينة تتصدر حركة وطنية محلية . فمنذ تشرين ١٩٦٩ خاصة مع حركة الدعم المسلحة التي عرفتها طرابلس للمقاومة الفلسطينية لم تعرف المدينة الاستقرار . واذا كانت معركة رئاسة الجمهورية فرصة كي تستغلها بعض القوى للتخريب والضغط على بعض أجنحة الحكم ، فأن ذلك لا يخفي المعارك الوطنية والمطلبية التي خاضتها تنظيمات وقوى وطنية . وليست معركة الكهرباء مع شركة قاديشا الا احداها ، حيث استطاعت هذه القوى أن تحقق جانبا من مطلب جماهيري . وساهم الى جانب ذلك وجود كرامي خارج الطاقم الحاكم في أن تبدو المدينة وكأنها الى حد كبير خارج قبضة السلطة وبعيدا عن وسائل هيمنة هذه عليها . فكان تحرك الدولة باتجاهها ذا هدف مزدوج : تامين جو من الهدوء والاستقرار الملائمين لحركة تجارية كثرت شكاويها في الاونة الاخيرة من تردي حالة الامن وتتابعت تهديداتها باقفال مراكز عملها.. وتوجيه ضربة الى التيار الوطني والجماهيري في المدينة تحت ستار ملاحقة « المجرمين » و « المطلوبين » ..

تصفية صراعات الحكم

اذا أضيف الى ميزات كل من الحملتين العسكريتين على بعلبك وطرابلس ما ألمحنا اليه في بداية الحديث عن تطلب الدولة « للامن » والتعرض لمواقع ومراكز قوى فريق من الاقطاع السياسي يبدو في المرحلة الحالية في صف المعارضة للحكم ، يتحدد لدينا الاطار الذي تمت الحملتان في داخله . وبالطبع يبقى هذا الجناح من الاقطاع السياسي الحاكم أبعد من أن ينهي أزمة الوضع اللبناني ان في تخلف مناطقه وتخلف علاقاتها أم في حل مشكلات مدنه واستقرار أوضاعها .. لكن ما يبدو بارزا من هاتين الحملتين أن الدولة أخذت تسفر عن وجهها القمعي الذي بدا دوره يصبح ذا أهمية أكثر فأكثر أمام تراجع وسائل أخرى من الضبط والسيطرة .. وعجزها عن أن تصل الى حلول مقبولة . ان القمع البوليسي لا يشكل بالطبع الوسيلة الصالحة الى مثل هذه الحلول (ما لبث مسلحو بعلبك أن استعادوا مبادرة الهجوم.. لا شيء يدل في طرابلس على أن الوضع استقر نهائيا ..) انما يجعل الدولة تتخبط أكثر فأكثر في مشاكلها فاضحة دورها القمعي العنيف لمصلحة طبقة بعينها .

ان الحكومة التي حاولت أن تجعل من هذا الهجوم العسكري مهرجانا فولكلوريا لقوة الدولة وهيبتها (هذه القوة والهيبة اللتان لا ينتقص منهما الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب !!) ما لبثت أن لزمت الصمت بذل واستكانة بعد مظاهر التطبيل والتزمير التي اخرجتها . وهكذا تتوالى فقاقيع الصابون من قضية آل شبوع الى بريتال مرورا بالرقابة على الهاتف والاخلاق والانفتاح العربي .. تبدأ ملونة هازجة يحاول الحكم أن يلتقط انفاسه فيها فلا تلبث أن تندثر هباء منثورا ..





قانون الايجارات الجديد في خدمة مصالح الملاكين العقاريين

تتميز المرحلة الحالية بالصراع الدائر بين العمال الكادحين من جهة والدولة وأرباب العمل والرأسماليين من جهة ثانية . والذي فجر هذا الصراع، تدني مستوى المعيشة الناتج عن ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية كالمواد الغذائية والدواء وأقساط المدارس وغيرها .

وفي هذا السياق تطرح نفسها أزمة السكن من بين المشاكل الرئيسية المذكورة ، وهذه المرة بحدة تجعلها مطلبا ملحا تحمله الطبقة العاملة في نضالها الدائم . فالايجارات تشكل عبئا كبيرا على غالبية الشعب اللبناني بعد أن تحولت العقارات الى وسيلة مباشرة للاستغلال وتحقيق الربح . وهي تستحوذ على قسم مرتفع من المداخيل المنخفضة بينما لا تؤمن في الوضع الحالي، للعمال والمستخدمين وذوي الدخل المحدود ، أبسط الشروط الصحية والضرورية . ولقد مر سنة ونصف على انتهاء مفعول قانون الايجارات القديم . ومنذ ذلك الوقت تطلق حكومة « الثورة من فوق » الوعود والتبجحات بضرورة معالجة أزمة السكن وايجاد الحلول العادلة وتحسين أوضاع الفئات الشعبية والعمالية الكادحة . ورغم تهديد النقابات العمالية بالاضراب العام في ٢٥ أيار للضغط على الدولة من أجل تحقيق المطالب ومنها تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥٪ ، فان الدولة تجاهلت وتحدت القيادات النقابية الهزيلة ولجان « الدفاع عن المستاجرين » ، واقر مجلس الوزراء مشروع قانون الايجارات الجديد ، الذي جاء ليعبر عن حقيقة الوعود التي لم تكن الا وسيلة للدعاية وتخدير الطبقة العمالية وابقائها أسيرة الانتظار والتخلف كما جاء ليكشف عن طبيعة الحكم الذي لا يمثل الا مصالح الملاكين العقاريين والتجار والراسماليين .

لم يات مشروع القانون الجديد ليحفظ مصالح جماهير المستاجرين بل ليكرس الواقع السابق ويحميه انطلاقا مما تتطلبه مصلحة التجار العقاريين وأصحاب الاملاك والاراضي وليمنحهم وسيلة لاستغلال الظروف ومراكمة الارباح .

ان القوانين السابقة تركت حرية التعاقد مطلقة بين المالك والمستاجر ، والقانون الجديد لم يخرج عن هذا الوضع وأبقى هذه « الحرية » التي لا تعني بالحقيقة سوى حرية المالك التي تضع المستاجر تحت رحمته، خاصة فيما يتعلق بتحديد قيمة الايجار .

وبالنسبة للابنية « الفخمة » التي منح أصحابها بموجب القوانين السابقة امتيازات كثيرة تتعلق بتحديد البدل ورفعه ومنحه حرية طلب الاخلاء ، فان النص الجديد حدد بعض المواصفات (تحديد كلفة المتر المربع) وهو أمر لا يغير من الواقع شيئا الا يحد من سلطة المالك في هذا المجال ، بل على العكس يجعل الوضع أكثر تعقيدا وخاضعا للتلاعب والتقدير على « ذمة الخبراء » ، وبالطبع فان المستاجر ليس له مصلحة في هذه العملية فهو الطرف الاضعف الذي لا يملك واسطة ولا امكان برطلة الخبراء والمقدرين كما يفعل المالك — فالبرطيل هو أساس في كل عملية تخمين تجري حاليا في الدوائر المختصة .

بالاضافة الى هذا نص المشروع الجديد على زيادة الايجارات القديمة المعقودة قبل سنة ١٩٤٣ بنسب ١٠٪ و ١٥٪ و ٢٠٪ لبيوت السكن و ٢٠٪ و ٣٠٪ و ٣٥٪ للمحلات التجارية ، خلال الاعوام الثلاثة سنة ١٩٧١ — ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، رغم أن الايجارات السابقة مع الزيادات التي طرأت عليها اعادت للمالك أضعاف كلفة الارض والبناء القديم . كما أن الايجارات الحالية بقيت على حالها وهي التي ارتفعت بصورة هائلة نتيجة للمضاربة العقارية ولازدياد الطلب على المساكن بعد ازدياد عدد السكان واتساع الهجرة من الريف الى المدينة .

والواقع أنه في الفترة الاخيرة التي مدد فيها القانون القديم ، ارتفعت الايجارات المعقودة خلالها تلقائيا ، اذ ان المالك تحسب سلفا لامكان صدور قانون يقضي بتخفيض الايجارات وعمد الى رفع قيمة الايجار عن طريق عقد اتفاق يحدد قيمة صورية غير القيمة الفعلية المتفق عليها بهدف ابطال مفعول التخفيض اذا حصل قانونيا .

وفيما يتعلق بحق المالك باسترداد المأجور أواخلائه ، جاء نص جديد ليحدد مبلغا مقطوعا للتعويض مع زيادة الاسباب التي يستطيع المالك أن يتذرع بها لاخلاء المسكن .

ان اقرار مشروع القانون الجديد في مجلس الوزراء يؤكد أولا : أن أزمة السكن ما زالت مستمرة وان النظام عاجز عن حل هذه الازمة لمصلحة الغالبية من الشعب اللبناني ، نظرا لطبيعة تكوينه الطبقي التي تجعل الحكم على الدوام يدافع عن مصالح الراسماليين والتجار والملاكين . ثانيا : ان المبادرات الجماهيرية وتنظيماتها ما زالت متخلفة وهزيلة بسبب تربع الاقطاع النقابي المرتبط باطراف الحكم ، في مراكز قيادة النقابات العمالية .

وان المطالب الجماهيرية الواسعة ومنها مطلب تخفيض الايجارات ومعالجة أزمة السكن ، لا تحلها المفاوضات والوساطات ، ولا يمكن بالتالي أن تطرحها وتناضل من أجلها الا التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية التي تمثل فعلا مجمل المصالح الجماهيرية والتي تعمل باستمرار على اعداد وتوفير الشروط التي تمكن هذا التمثيل وتقويه .

من "مكاسب" معلمي المدارس الخاصة : اللجان التحكيمية

دور اللجان التحكيمية

أقر قانون اللجان التحكيمية في أيلول ١٩٦٤ على الشكل التالي :

أ — أن تنتخب كل مؤسسة تتألف من ثلاث مدارس أو أكثر لجنة تحكيمية تتألف من : ثلاثة معلمين ينتخبهم معلمو المؤسسة أنفسهم .

— ومستشار تربوي تعينه الدولة .

٢ — أما المدارس الافرادية ، أي التي لا تنتمي الى مؤسسة معينة ، فيحق لها بلجنة تحكيمية واحدة تتألف من :

— ثلاثة معلمين يعينهم مجلس نقابة المعلمين .

— ثلاثة مندوبين عن مدراء المدارس ، يعينهم مجلس نقابة مدراء المدارس .

— ومستشار تربوي تعينه الدولة .

أخيرا هناك قاض (أميل الهنود بالتحديد) يقوم بدور المستشار لدى اللجان .

لكن القانون لم يدخل حيز التطبيق ، الا بعد سنتين تقريبا بسبب اغفال المعلمين أهمية هكذا قانون من جهة ، واهمال مجلس النقابة وتخليه عن قضية المعلمين من جهة أخرى .

وكان أن قام بالمبادرة مدراء المدارس أنفسهم ، ليحرفوا القانون في سبيل خدمة مصالحهم : هكذا أسرع الاب أغناطيوس مارون في اعتبار المدارس الكاثوليكية كلها بلا استثناء مؤسسة واحدة (وكلنا يعلم أن المؤسسات الكاثوليكية تنتمي الى عدد من الجمعيات الدينية وأنه لا يمكن اعتبارها كلها مؤسسة واحدة : من اليسوعية الى راهبات عبرين ، الى الارساليات الفرنسية الخ ..) . فتمكن اغناطيوس مارون عن طريق شمله هذا للمؤسسات المسيحية كلها، من السيطرة عليها كليا ، اذ لم يعد يحق لها جميعا ، الا بلجنة تحكيمية واحدة .

كيف تم تشكيل اللجنة ؟

اختار اغناطيوس مارون ٣ مدراء مدارس، كما أختار ثلاث مدارس كاثوليكية طلب منها انتخاب المعلمين الثلاثة ممثليها في اللجنة التحكيمية . أما انتخاب هؤلاء فلم يكن ديمقراطيا ، بل مجرد انتقاء لثلاثة عناصر فرضوا على المعلمين فرضا . هذا فيما يعني المؤسسات الكاثوليكية .

في المقاصد ، جرى انتخاب وتكونت لجنة تحكيمية تعتني بشؤون المدارس التي تنتمي الى جمعية المقاصد .

كذلك في العاملية .

أخيرا ، جرت انتخابات في « الليسيات الثلاث (التي تشكل مؤسسة تعليمية علمانية واحدة) .

● الانتخابات حيث جرت ، لم تكن ديمقراطية فعلا ، ولم تعبر عن راي المعلمين، وكانت الادارة تنتقي من بينهم مرشحين لتمثيلهم في اللجنة التحكيمية ، وهم يوقعون دون ادنى اعتراض .

● على خلاف ما ينصه القانون لم تجر انتخابات سنوية في أية من المؤسسات المذكورة ، وما زال ممثلو المعلمين ومدراء المدارس هم أنفسهم منذ أول سنة جرت فيها انتخابات حتى اليوم .

ما هي اللجان التحكيمية ؟

ان مبدأ اللجان التحكيمية ، كما أقره قانون أيلول ١٩٦٤ ، هو أداة توعية أساسية بين صفوف المعلمين ، فهو يعودهم أولا على الانتخابات الديمقراطية وعلى انتقاء ممثلين فعليين لهم ، وعلى متابعة قضاياهم عن كثب . ثم ان اللجان التحكيمية في مبدئها ، سلاح متين ضد تعسف مدراء المدارس وضد لجوئهم الى المصرف الكيفي .

● لكن اللجان التحكيمية كما هي واقعا ، ليست الا طمسا للوعي النقابي ، طالما أنها فرضت على المعلمين من قبل مدرائهم . وهي من ناحية أخرى تعمية لقضايا المعلمين الاساسية ، اذ أنها تؤمن بعض المكاسب المادية الجزئية ، فتحول دون وعي المعلم ومطالبته بحقوقه الفعلية وبانتخابات ديمقراطية .

وفيما يلي ، نموذج عن جلسة لجنة المدارس الافرادية التحكيمية :

المكان : قاعة مجلس العمل التحكيمي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . القاضي : أميل هنود يعاونه كاتب من على يساره . القضاة الفعليون : حسن شمس الدين والمرافقون له يمثلون أصحاب المدارس المجانية بالاضافة الى النقابيين الشجعان : محمد علي مكي ، مارسيل بارون . سليم مجذوب .

المدعية : مدرسة في مدرسة دار المعارف الحديثة لصاحبها المدعي عليه حيدر شمص .

المدعوى ١ — سرقة تعويض ثلاث سنوات خدمة .

٢ — سرقة معاش ثلاثة أشهر عن السنة الماضية (دون أشهر الصيف) .

٣ — سرقة معاش اذار ونيسان لهذه السنة .

٤ — طرد المعلمة دون سبب والتمنع عن دفع ايار وحزيران .

٥ — اعطاء معاش يبلغ ٧٥ ليرة فقط شهريا .

٦ — امضاء المدرسة في أول السنة على ورقة استقالة وبراءة ذمة كضرب احتيال .

كل هذه المدعاوى تافهة بنظر القاضي ولهذا ترك البت فيها وحسمها لحسن شمس الدين الناطق باللغتين : بالعربية مع المدرسة بوضعها في قفص الاتهام واستجوابها بدلا عن حيدر شمص . وباللغة الفرنسية مع النقابيين المتوقدي الذهن ليؤكدوا صحة أقواله وسوء تصرف المدرسة « لتخليها عن سيدها في أوقات حرجة ، في اخر حزيران » . متناسيا ومنسيا بثرثرته انها مطرودة ومزق لها صاحب المدرسة شهادة تثبت حقها بالتعويض واجر الثلاثة أشهر من السنة الماضية قائلا « روحي تشكي » ومتناسيا أيضا دخل المدرسة « ٧٥ ليرة » ومحاولة سرقة راتبي أيار وحزيران ..

ليس معنى هذا أن حسن هو وحده الذي كان يصول ويجول حول المدرسة الضحية . والا فهناك اجحاف بحق مارسيل بارون النقابي الحالي مع زمرة السبعلاني ، فلقد وضع صلاحياته علنا ودون خوف ووجل بانه يستطيع اخراج والد المدرسة — وكان يرافقها — لتجاوزه بروتوكول المحكمة وتذكيره بحادثة تمزيق الورقة التي تثبت حق ابنته ، ان لم يكف عن الكلام . يسكت الوالد على مضض . وبعد دقائق من التهديد ، ونتيجة للعبة الدنيئة التي كانت تحاك بين حسن شمس الدين ومحمد علي مكي وبارون ومجذوب ونتيجة لوضوح نية ابتلاع حق ابنته تكلم الاب ثانية مذكرا بالورقة الممزقة . وهنا انزعج القاضي من الفوضى وتذكر انه قاض مهددا جديا وبحزم باخراج الوالد وبالطبع لم يخل تذكيره من فائدة ، ولن اجحف بحقه أيضا لانه توسط مخلصا بأسلوب ترج واستعطاف — بعد أن أصدر القاضي « الشاطر حسن » قراره بأن يدفع حيدر شمص ٣٢٥ ليرة وتسقط المدرسة الدعوى وتتنازل عن جميع حقوقها — توسط لرفع قيمة المبلغ الى ٥٠٠ ليرة ثم تدرج نزولا الى ٤٠٠ ثم استقر راضخا دون عناء على الحكم الاول الى ٣٢٥ — مؤمنا بتبرير الشاطر الذي كان يرد بالفرنسية انه يعلم حق العلم « حالة شمص » مع لفت النظر الى مساهمات مكي وبارون ومجذوب في محاولة اقناع القاضي بصواب الحكم وخاصة انه بنظرهم يراعي مصلحة « الطرفين » .

واستكمالا للعبتهم الحقيرة وعطفا على « حالة شمص » قسموا المبلغ الى دفعتين . الاولى تدفع في ١٥ حزيران قيمتها ١٠٠ ليرة والثانية في ٣٠ تموز وقيمتها ٢٢٥ ليرة وانتهت جلسة المحكمة منادية هل من مبارز والتكشيرة تزين انيابهم .

ايها المعلم المجاني

الذي نستنتجه من هذه الحادثة ان لا سبيل الى نيل حقوقنا سوى توحيد الجهود والعمل يدا واحدة في الاطار النقابي الذي يدافع بصورة فعلية عن مصالح المعلمين حتى لا نسمح للمجرم ان يكون قاضيا وحتى لا تظل حقوقنا لعبة بأيدي قيادات نقابية مهترئة خائنة لمصالح جماهير المعلمين .

الولادة المنتظرة لقرار خفض أسعار الأدوية حلف الصيادلة وتجار الدواء

لقد بدا أن معركة الدواء انحصرت منذ خلوة بيت الدين في تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان الذي تقدمت به الحكومة . وفجأة ، وقبل أن تحسم هذه المعركة ، انتقلنا الى معركة ثانية هي معركة خفض الاسعار .

يبدو للوهلة الاولى انه لا مانع من خوض المعركتين معا، ولكن الواقع أن تفجير المعركة الثانية أتى ليصرف النظر عن المعركة الاولى التي تضعنا على طريق الحل الصحيح — طريق تأميم استيراد الادوية .

لماذا هذه العودة اللبقة عن تعديل المادة ٢٢ في الوقت الذي أحالت الحكومة مشروع التعديل هذا على مجلس النواب ؟ طبعا ليس أسهل على مجلس النواب من رفض هذا المشروع (الذي وصف بأنه يتنافى مع الدستور اللبناني) واجهاض مطلب العمال في حصر الاستيراد بصندوق الضمان . بحجة أن تخفيضا ما قد طرأ على أسعار الدواء ، يحقق « عدالة اجتماعية أفضل » تشمل جميع المواطنين ؟! .

وحقيقة الامر أن نقيب الصيادلة كان قد طالب بخفض أسعار الادوية المماثلة لادوية الضمان لكي يصار الى بيعها بسعر موحد بدل التأميم الجزئي . اذن ما أقدم عليه وزير الصحة هو ما طالب به النقيب ، مع فارق كمي ، بدأت بوادر الاتفاق عليه تظهر في الافق ، بعد المصالحة في القصر الجمهوري . ما سبب هذا التراجع من معركة جذرية الى معركة قد تكون شكلية ؟

ما يراهن عليه الصيادلة والمستوردون وما لمسه الوزير وما واجهه فعلا صندوق الضمان، هو أن شركات الادوية مترددة جدا ، وقد امتنع بعضها عن الاستمرار في تزويد صندوق الضمان بالادوية بالاسعار المتفق عليها والتي أثارت « البلبلة » . بحجة أنها لم تتفق مع الضمان على هذه الاسعار المتدنية ، بل هي منحت الضمان رغبة منها في تشجيعه نسبة معينة من البضاعة (وهذه لعبة معروفة في التجارة). اذن لن يفيد الضمان ولا المؤسسات العامة تعديل المادة ٢٢ ، فالشركات الاجنبية الاحتكارية قادرة على افشال عملية الاستيراد هذه ، طالما أن الضمان لم يقبل بعد بشراء الادوية من الدول الاشتراكية . وهذا ما لمح له النقيب في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٤—٤—٧١ قائلا : « أن الصندوق قد يواجه في وقت قريب مشكلة انخفاض الاسعار حيث لا يكون في استطاعته هو خفض هذه الاسعار » . وما تقرر في اجتماع القصر بتاريخ ٨—٦—٧١ من قيام وزير الصحة « باتصالات مباشرة مع ممثلي شركات الادوية العالمية للبحث معهم في الوسائل الكفيلة ببيع الادوية من صندوق الضمان بأسعار مخفضة ، وفي مدى استعداد هذه الشركات الى الاستجابة لاحتياجات الصندوق » ، هو اكبر دليل على موطن الداء الذي ما زال يكتنفه الغموض . يظهر هذا بوضوح كيف أن مستوى ارتباط لبنان بالسوق الامبريالية كفيل باحباط أية محاولة لتحقيق أية مكاسب للفئات الكادحة .

أما وقد اتضحت أسباب تغيير اطار المعركة، لا بد من المرور بسرعة على ما رافقها من مناورات تكشف عن الجهة المسيطرة على نقابة الصيادلة من جهة وحدود أية محاولة تخفيض من جهة ثانية .

لقد أعد الوزير قرارا يعدل فيه أسس تسعير الادوية يتضمن :

أولا : الزام مستوردي الادوية بتقديم ١٠٪ من مجموع الادوية المستوردة مجانا الى وزارة الصحة (وهذا نظام يطبق في بلدان عدة بينها مصر) وتعطى حاليا نسبة أعلى منها للصيدلي اذا دفع ثمن البضاعة نقدا .

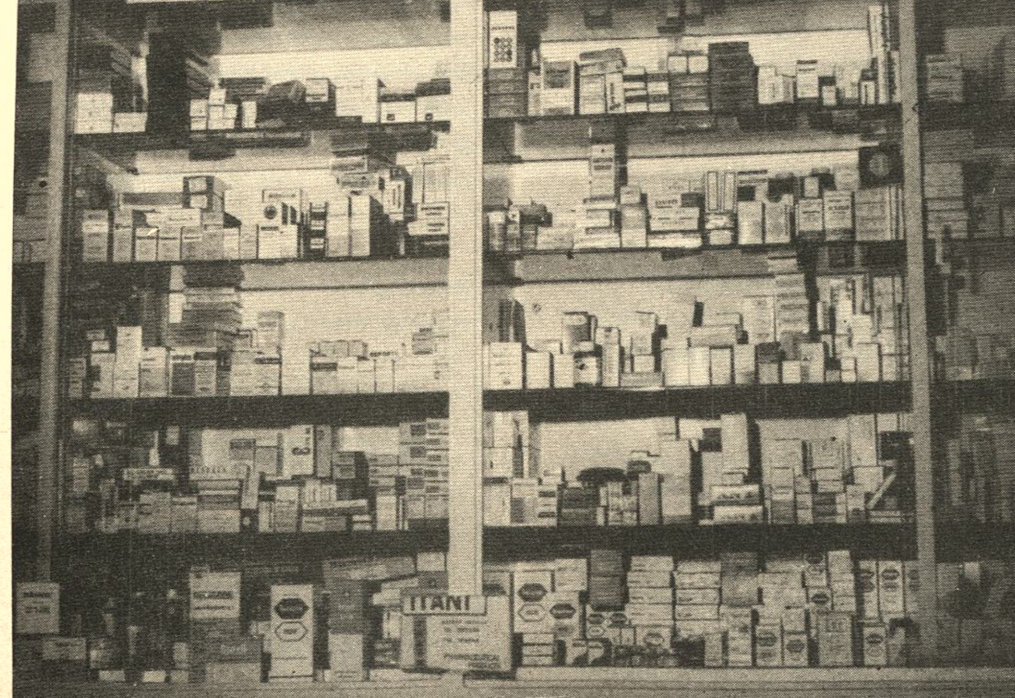
ثانيا : اعتماد القاعدة ١٠٠/١٣٥ بدلا من ١٠٠/١٦٠ لتسعير الادوية أي بخفض اجمالي قدره ١٣٪ يتحمل منه المستورد ٣٪ والصيدلي ١٠٪ .

هنا جن جنون الصيادلة واعتبروا هذا نيلا من كرامتهم وهددوا بالاضراب وبالتوقف عن الخدمة الليلية وفي وقت الظهيرة وأيام الاحاد ، وبتسليم صيدلياتهم الى الدولة في حال تعرض جعالتهم للخفض مطالبين بزيادتها من ٢٥ الى ٣٠ بالمئة . لكن صوتا واحدا ارتفع في الجمعية العمومية لينحي باللوم على النقيب الذي ظهر في مؤتمره الصحفي بمظهر المدافع عن حقوق المستوردين مما ادى الى « صلب اصحاب الصيدليات مع المستوردين ». فاجاب النقيب بأن نقابة الصيادلة تدافع عن حقوق جميع الصيادلة في أي مجال عملوا . وهذا صحيح شكليا ، ولكننا نسأل النقيب كم من الصيادلة الـ ٥٣٥ يستوردون الادوية؟ أنهم فقط ثلاثة على رأسهم هو وعضو اخر في مجلس النقابة . أما اصحاب الصيدليات الذين يستوردون صنفا واحدا أو بضعة اصناف باسماء صيدلياتهم فلا يمكن اعتبارهم مستوردين بوزن أبو عضل وفتال وشركة قدورة اخوان (النقيب واخوته) دندن اخوان وانجلو بولو وغيرهم من كبار المستوردين الذين يعرقلون عمل الضمان الصحي . (الا اذا اعتبر النقيب مؤجري شهادات الصيدلة الذين يتاجر الرأسماليون بأسمائهم مستوردين) .

وبعد يومين فقط من الجمعية العمومية تراجع الوزير قائلا انه لن يتعرض لربح الصيدلي انما هو يريد أن يخفض ربح المستورد . وبذلك يكون الوزير قد تخلى عن خفض ١٣٪ واكتفى بـ ٣٪ ؟

ان الشعب الذي يقاسي من غلاء الدواء يرفض هذا الخفض الشكلي في الاسعار الا اذا اقترن بتعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان وبفتح باب الاستيراد من الدول الاشتراكية .

الدكتور اميل البيطار وزير الصحة





من نتائج تراجعات القيادات النقابية الانتهازية وتوطد النفوذ الامبريالي

اشتداد الهجمة الطبقية على حقوق العمال ومصالحهم

تتعرض حقوق العمال وصغار المستخدمين وظروفهم المعيشية ومكاسبهم الطبقية في هذه الفترة لهجمة شديدة من جانب الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، سواء هؤلاء الذين ينتمون الى قطاعات النظام التي يمسك ممثلوها بمقاليد السلطة أم اولئك الذين يقفون في صف المعارضة . ويلاحظ بجلاء أن هذه الهجمة بدأت تشتد وتتخذ اشكالا تطبيقية مباشرة مع استمرار تغلغل نفوذ الدول الامبريالية ، وخصوصا النفوذ الاميركي ، في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وبالتواطؤ مع معظم القيادات النقابية المروضة التي تمثل في الواقع مصالح أرباب العمل أكثر من تمثيلها للمصالح العمالية .

وثمة مظاهر مختلفة لهذه الهجمة الطبقية الصارخة ابرزها تعرض العمال والمستخدمين لتدابير الصرف الجماعي وموقف أرباب العمل والادارات الحكومية من اضرابات العمال والمستخدمين من أجل تحقيق مطالبهم الحيوية الملحة وترك الحبل على غاربه أمام كبار التجار والمحتكرين لكي يرفعوا اسعار مختلف الحاجيات الاساسية بصورة جنونية .

وفي الاسبوع الماضي اقدم أصحاب معامل عسيلي للنسيج على صرف ٢٥٠ عاملا دفعة واحدة وتهديد حوالي ٥٠٠ عامل اخر بالصرف . وقد أثار الاستنكار الشديد الموقف المتواطىء الذي وقفته نقابة عمال ومستخدمي الغزل والنسيج التي يرئسها توفيق ابي خليل . فبدلا من أن تتحرك هذه النقابة للقيام بابسط واجباتها بالدفاع عن مصالح العمال والوقوف معهم بحزم ضد تدابير الصرف الجماعي والكيفي ، وقفت الى جانب أرباب العمل ونصحت العمال بقبول قرارات الصرف وقبض تعويضاتهم .. وفي الوقت ذاته وقفت وزارة العمل الى جانب أرباب العمل واقرت تدابير الصرف الكيفي . ويبرر أرباب العمل تدابير صرف العمال جماعيا بانخفاض وتاثر تصريف الانتاج ولتفادي خسائر مزعومة تنزل بمؤسستهم . وفضلا عن نقابة عمال الغزل والنسيج وقفت الاتحادات النقابية التي يفترض فيها التدخل بجميع الوسائل لمنع صرف العمال ، موقفا لامباليا تاركة مئات العمال يواجهون وحدهم هذه التدابير التعسفية والانضمام الى جيش العاطلين عن العمل الذي يزداد عدده باستمرار . وكانت أولى نتائج صرف الدفعة الاولى من العمال أن أقدم احدهم وهو رب عائلة كبيرة على الانتحار .

ومن جهة أخرى مضى على اضراب عمال ومستخدمي الهاتف حوالي اسبوعين دون أن تبدي الدولة أية نية لتحقيق مطالبهم المحقة بزيادة الرواتب وتثبيت المياومين منهم وتعديل الملاك واعتماد نظام للتدرج .. وليس هذا هو الاضراب الاول الذي يعلنه عمال ومستخدمو الهاتف من أجل تحقيق مطالبهم . وكانت الدولة كل مرة تغدق عليهم الوعود . ثم لا تلبث بعد وقف الاضراب ان تحنث بوعودها وتعود المشكلة من جديد الى نقطة البداية .. ولهذا يبدي المضربون اصرارا على وجوب استجابة جميع مطالبهم ويرفضون الرجوع الى العمل قبل تحقيقها . وكشف هذا الاضراب عن أن العديد من عمال ومستخدمي الهاتف لا يزالون يتقاضون راتبا شهريا منخفضا قدره ١٧٠ ليرة ، وهم يطالبون برفعه الى ٢٠٥ ليرات ، والى ٢٦٠ بالنسبة الى الفنيين ، والى ٤٤٠ لحاملي شهادة البكالوريا الفنية .

وهناك مظهر اخر للهجمة الطبقية على حقوق العمال والمستخدمين ومكاسبهم يقوم بها الرأسمال الاجنبي الامبريالي الموظف في القطاعات الاقتصادية المختلفة محاولا في ذات الوقت تأكيد نفوذه الواسع بأساليب عنجهية صارخة تنطوي على كثير من المساس بالمشاعر الوطنية . فقد أقدم قبل مدة المصرف الاميركي « فيرست ناشونال سيتي بنك » على صرف اثنين من مستخدميه بصورة كيفية الامر الذي أثار مستخدمي المصارف في لبنان وبالتالي اضطرت هذه النقابة التي يرئسها غبريال خوري احد كبار مدراء مصرف لبنان الى اعلان الاضراب الرمزي اولا . وعندما أصر المصرف الاميركي ، بدعم من جمعية مصارف لبنان ، على موقفه وزاد عليه بحسم اجور أيام الاضراب على موظفيه ، اعلنت نقابة مستخدمي المصارف الاضراب ابتداء من يوم الجمعة الماضي ، ولكنها لم تلبث ان تراجعت وقبلت بتسوية بناء لوساطة وزارة العمل على حساب الموظفين المصروفين ، من جهة ، وزملائهم الذين اضربوا تضامنا معهم من جهة اخرى بحيث يشتغل هؤلاء ساعات اضافية مجانية معادلة للفترة التي اضربوا فيها .

وكانت أزمة المصرف الاميركي مع مستخدميه منطلقا لجدل شديد ظهر خلاله مختلف فئات أرباب العمل من « وطنيين » وأجانب بوجه طبقي كالح يوضح مدى اتساع الهوة بين مصالح اهل النظام القائمة على تشديد استغلال الجماهير وبين مصالح الطبقة العاملة الكادحة التي تتحول طاقاتها وجهودها وعرقها الى أرباح تتكدس في جيوب أرباب العمل وصناديقهم .

فقد أصرت ادارة المصرف الاميركي ، ومعها جمعية مصارف لبنان ، على التمسك بحق رب العمل المطلق في صرف العامل والمستخدم تبعا للمادة ٥٠ من قانون العمل التي يطالب العمال بتعديلها . وتعتبر جمعية المصارف هذه المادة حقا أساسيا ترفض أن تتنازل عنه . وانبرت جمعية تجار بيروت وجمعية الصناعيين الى دعم موقف المصرف الاميركي وجمعية المصارف ، الامر الذي يؤكد طابع الصراع الطبقي الحاد بين أغلبية الشعب الكادحة ومستغليها الجشعين .

بقلم

حسن فخر

وواضح أن هذه الهجمة الضارية من جانب مختلف فصائل الطبقة الحاكمة على حقوق العمال ومكاسبهم هي من النتائج المباشرة لاستمرار تراجعات القيادات النقابية الانتهازية أمام أرباب العمل وتوطد النفوذ الامبريالي ، ولا سيما النفوذ الاميركي ، المندمج اندماجا عضويا بمصالح أهل النظام . فخلال النصف الثاني من العام الماضي والاشهر المنصرمة من هذا العام حصلت سلسلة اضرابات عمالية في مرافق ومؤسسات عديدة اجهضت جميعها تقريبا نتيجة تواطؤ القيادات النقابية الانتهازية مع أرباب العمل والسلطات الحاكمة . ويمكن الاشارة في هذا المجال الى اضرابات عمال ومستخدمي الريجي والتنظيفات والمعلمين والهاتف والتابلاين والضمان الاجتماعي بالاضافة الى اضرابات أخرى في المرافق والمؤسسات الصغرى وكذلك اضرابات القطاعات الطلابية الجامعية والثانوية من أجل قضايا مطلبية اساسية .

ومما لا شك فيه أن هذه الموجة من الاضرابات جاءت تعبيرا واضحا عن تطور الوعي الطبقي لدى اوسع أوساط الجماهير العمالية وجميع الفئات الكادحة من البورجوازية الصغيرة . وهذه الظاهرة جديرة بالاهتمام لما تنطوي عليه من دلالات ذات مغزى عن ازدياد تحسس الفئات الشعبية الكادحة بواقعها المعيشي المسحوق وتطلعها الحازم نحو تحسين أوضاعها الاقتصادية وظروف حياتها من خلال النضال لتغيير النظام الطبقي القائم تغييرا جذريا ، وهو النظام الاستغلالي الذي يتحمل مسؤولية مختلف اشكال الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي التي تتعرض له هذه الفئات .

ولكن ضعف مواقع التنظيمات السياسية التقدمية وعدم وضوح الرؤيا لديها فضلا عما تعانيه من انقسامات وبلبلة فكرية وتسلط قادة انتهازيين ووصوليين على بعضها .. كل ذلك لم يفسح المجال لتمكين هذه الموجة النضالية المتسمة في غالب الاحيان بالعفوية من الوقوف على أرض صلبة بحيث تصبح بالفعل تيارا قادرا على قيادة نضال الجماهير المطلبي والسياسي والسير به الى أمام نحو أهداف أعلى وفقا لمتطلبات المرحلة النضالية الراهنة .

وفي ضوء هذه العوامل مجتمعة يمكن تفسير أسباب اجهاض العديد من النضالات الجماهيرية السياسية والمطلبية ، واتجاه النظام بمختلف فصائله نحو تشديد هجمته على حقوق الطبقة العاملة والتصدي لنضالها ومحاولة افراغه من كل محتوى سياسي . وكان قرار الاتحادات العمالية بالعدول عن الاضراب العام الذي دعت اليه ابتداء من يوم ٢٥ أيار الماضي مقابل تحقيق جزئي لبعض المطالب الثانوية ، من أكبر التراجعات العمالية على صعيد النضال المطلبي ، وكان من الطبيعي ان تترتب على هذا الموقف نتائج سيئة بالنسبة لنضال الجماهير الشعبية من أجل رفع مستوى معيشتها والتصدي للهجمات المستمرة على حقوقها ومكاسبها .

ان قيام مؤسسة اقتصادية بصرف ٢٥٠ عاملا دفعة واحدة وتهديدها بصرف دفعات أخرى في وقت لاحق هو في الواقع حدث اجتماعي خطير يترتب عليه نتائج عميقة الابعاد . ومنذ أن لجأت شركة نفط العراق قبل نحو ٨ سنوات الى صرف عدة مئات من مستخدميها دفعة واحدة لم يحدث أن أقدمت مؤسسة على مثل هذا الاجراء . علما أن شركة نفط العراق اضطرت انئذ تحت ضغط عمالي واسع شاركت فيه بنشاط جميع الاتحادات النقابية في لبنان ، الى دفع تعويضات لعمالها ومستخدميها المصروفين تفوق بعدة أضعاف النسب التي نص عليه قانون العمل وذلك كشرط أساسي لتسوية القضية . أما عمال ومستخدمي معامل عسيلي للنسيج فلم ينالوا سوى معدلات التعويض البسيطة التي نص عليها قانون العمل .

ومن الامثلة الصارخة على تشدد أرباب العمل في استغلال عمالهم الخلاف الذي نشأ في الاسبوع الاسبق بين معمل « سليب كونفورت » لمفروشات وعماله بسبب حسم اجور الساعات التي ينقطع خلالها التيار الكهربائي . ولكن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المعروفة بـ « غيرتها » على حقوق العمال تدخلت لحل الخلاف بطريقة « قرقوشية » تقضي بان يدفع المعمل اجور أيام العمل التي ينقطع خلالها التيار على أن يعوض العمال بالعمل ساعات اضافية دون اجر تعادل الوقت الذي يستغرقه انقطاع التيار !.

★ ★ ★

ان جميع الدلائل تشير الى أن الهجمة التي تعرض لها حاليا الطبقة العاملة وجميع الجماهير الشعبية الكادحة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ستستمر في الاشتداد والتفاقم بحماية الدولة ومؤسساتها القمعية ، وهذا الواقع يبين لجميع الفئات الكادحة والمستغلة ان الطريق الوحيد لمجابهة هذه الموجة العدائية الصارخة هو في تشديد النضال ورفعه الى اشكال اعلى على اساس الدمج العضوي بين الاهداف الاقتصادية والسياسية ارتباطها بتطور ثوري في الوضع العربي على أنقاض التراجع الراهن لحركة التحرر الوطني العربية . فالمعركة واحدة ويستحيل التفريق بين جناحيها المتلازمين .

سوريا

الانفتاح السوري على السعودية

« اننا ننظر باكبار واعجاب الى الطريقة التي يقود بها الفريق الاسد هذه البلاد في ظروف معينة » ..

السقاف : وزير الدولة السعودي

« اننا نقدر جهود العاهل السعودي في سبيل التضامن العربي والعمل على تحرير الاراضي المحتلة وامل بأن يلبي الملك فيصل دعوتنا لزيارة سوريا » ..

الفريق حافظ الاسد

منذ شهرين ترددت انباء عن اتصال المندوب السوري في هيئة الامم المتحدة بوزارة الخارجية الاميركية كمحاولة لفتح باب الحوار مع اميركا على الطريقة المصرية .. ورغم نفي دمشق الرسمي لهذه الانباء ، الا انه كان واضحا ان الحكم السوري الجديد اذا لم يبدأ هذا الاتصال فعلا ، فهو على طريقه عبر الانفتاح الشامل على الرجعية العربية وعلى رأسها المملكة السعودية .

فسياسة الانفتاح العربي التي انتهجها الحكم السوري هي في حقيقتها ربط سوريا من جديد في دورة المصالح الامبريالية في المنطقة العربية .. وهكذا اخذت سوريا تتطلع — لاول مرة منذ الانفصال — الى الخليج العربي والسعودية .

وبدأ الانفتاح في الكويت ، وذهب الخدام وزير الخارجية السوري الى هناك ، ليعلن وهو يوقع اتفاقية ضمان الاستثمارات العربية ، تاييد سوريا التام ، وبدون تحفظ ، لاتحاد الامارات . وهذا التاييد السوري لاتحاد الامارات المشبوه جد معبر ، اذ اصبح الموقف من اتحاد الامارات مقياسا للوطنية ولرفض المشاريع الاستعمارية — الرجعية . وقد جاء التاييد السوري لاتحاد الامارات الثمن الاول لسياسة الانفتاح السوري على المرجعية العربية .

وفي الكويت حصلت سوريا على (مكسبين) :

— « المكسب الاول » : استعداد كويتي للاسهام في تمويل بعض المشاريع الانمائية التي يجري تنفيذها ومنها قروض من صندوق التنمية الكويتي ، ودخول الرساميل الكويتية للاستثمار في سوريا بعد توقيع اتفاقية ضمان الرساميل العربية .

— « المكسب الثاني » : قيام الكويت بالتمهيد للقاء السوري — السعودي بدأ اثناء زيارة الخدام حيث التقى بالسقاف ، وانتهى بزيارة الاخير لدمشق بدعوة من زميله السوري ! وفي دمشق لقي الوزير السعودي ترحيبا خاصا ، ووراء الترحيب كانت العلاقات السورية — السعودية تحدد عبر التعاون في شتى المجالات ولا سيما في القضايا الاقتصادية والمالية وشؤون الترانزيت والسياحة . فسوريا تمثل « المحطة الثانية » بعد لبنان لعبور السلع بين الداخل العربي (السعودية والخليج) والسوق الرأسمالية العالمية . فبالاضافة الى خط التابلاين المعروف الذي ينقل به النفط السعودي والذي كان اصلاحه لاعادة الضخ فيه بعد توقفه اولى مبادرات انفتاح الحكم السوري الجديد على السعودية ، بالاضافة الى خط التابلاين هذا ، فان السلع التي تستوردها السعودية من الغرب تمر — ترانزيت — عبر الاراضي السورية .

وقد تم الاتفاق على قضايا الاستيراد والترانزيت .. من عملية تسهيل عبور بضائع الترانزيت عبر سوريا وذلك بالغاء الرسم المرتفع الذي كان مفروضا في السابق .. الى تسهيل الاستيراد عن طريق مرفأ طرطوس .. ومقابل ذلك فان السعودية ستشجع سياحة واصطياف السعوديين في سوريا (وعد السقاف بـ ١٥٠ ألف مصطاف لهذا العام) .. كما أن السعودية ستلبي طلبا سوريا بالحصول على قروض لبعض المشاريع.

هذه الاتفاقيات تلتقي على أرض التراجعات الاقتصادية في الداخل (تشجيع القطاع الخاص، تشجيع الاستثمارات العربية) ، اذ بهذه التراجعات الداخلية تحاول بورجوازية الدولة السورية ان تحل مأزقها الاقتصادية والسياسية بعد هزيمة حزيران .

وفي هذا الاطار ياتي الانفتاح السوري على السعودية كمخرج أساسي على طريق تشابك المصالح مع الرجعية العربية وبالتالي الارتباط بطريق غير مباشر ، بدورة المصالح الامبريالية .

والسعودية تلعب — الان — دور القاعدة الاولى والرئيسية للمصالح الامبريالية في الخليج العربي .. فالدول الاخرى اما صغيرة كالامارات العربية ، واما اجنبية كايران التي لا تستطيع أن تلعب دورها كاملا على الصعيد العربي .

لذلك تراهن الامبريالية الاميركية على الدور السعودي المجدد داخليا وعربيا ، في منطقة الخليج خصوصا ، وعلى الصعيد العربي عموما .

ومن اجل هذا « الدور السعودي » فان شركة الارامكو قررت زيادة الانتاج ثلاث مرات في الثلاث سنوات المقبلة بحيث سيزداد دخل السعودية من النفط خمس مرات (حوالي ٥ مليار دولار سنويا) ، وبحيث تصبح السعودية اول بلد مصدر للنفط أمام فنزويلا وايران .

ان زيادة الدخل هذه ستتيح للرجعية السعودية ان تستمر في « عملية اصلاح داخلي » لاستيعاب مزيد من الفئات الاجتماعية المتذمرة (خاصة في صفوف اجهزة الدولة واطاراتها التي يعمل على توسيعها ، او على صعيد الجيش وضباطه) ، وبدون أن يؤثر ذلك على « حياة الف ليلة وليلة » للامراء وافراد العائلة المالكة .. وتتيح زيادة الدخل — ايضا — للرجعية السعودية ان تمد شباك رساميلها الى الدول العربية وخاصة الى الانظمة « التقدمية » المتراجعة بعد هزيمة حزيران . ان الانفتاح السوري يلتقي — هنا — بالدور السعودي ، في عملية استقرار المصالح الامبريالية وازدهارها تحت راية السلام في الشرق الاوسط .

★ ★ ★

وهكذا تدفع سوريا من خطها الوطني الصلب ثمن التراجع والانفتاح على المرجعية ، بالتقسيط :

— مصالحة الملك حسين والانتقال من دور الداعم والمتدخل لحماية المقاومة الى دور الوساطة والوسيط

— تأييد اتحادات الامارات الاستعماري في الخليج .

— الانخراط في سياسة التضامن الاسلامي السعودية (بقايا الحلف الاسلامي) — قالت صحيفة « الحياة » السعودية ان دمشق كفت عن معارضتها لدعوة التضامن الاسلامي ، وتوقفت عن مقاطعة المؤتمرات الاسلامية وسيذهب وفد سوري الى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية الذي سيعقد في كابول — افغانستان — في أيلول القادم .

وزير الاقتصاد السوري : — نسعى لفتح باب الاستيراد للسلع الاستهلاكية والكمالية — وندعو القطاع الخاص لاقامة صناعة استهلاكية !

في حديث ادلى به وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ونشرته « البعث » السورية — عدد ١٥ حزيران ١٩٧١ — يتبين المدى الذي وصل اليه الحكم السوري في عملية التراجعات الاقتصادية المستمرة (تشجيع القطاع الخاص، دعوة الاستثمارات العربية ، تشجيع الاستهلاك للفئات البورجوازية حتى الكماليات .. الخ).

فقد جاء في هذا الحديث تاكيد على ما يلي :

● تسعى الحكومة لفتح الاستيراد وتسهيل عملياته في القريب العاجل لعدد غير قليل من السلع الاستهلاكية وحتى الكمالية منها ، والموقوف باب الاستيراد فيها حتى الان .

● هناك دعوة مفتوحة للقطاع الخاص بشأن المساهمة والاستثمار في الصناعات الاستهلاكية ، (وذلك يتماشى مع خطة البيان الوزاري الاخير ...) . وختم الوزير السوري حديثه حول هذا الموضوع بالقول : « اننا نتصور أن يكون اقتصادنا اكثر توازنا من السابق » .

رسالة من العراق

حول الاتفاق الأخير بين الحكومة وشركة نفط العراق

الشركات قدمت رشوة مالية والبعث قدّم تنازلات وطنيّة

ننشر فيما يلي تعليقا اوليا على المعاهدة الاخيرة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق وردتنا على شكل رسالة من « معلق » من العراق .

« الحرية »

في وسط حملة اعلامية مدروسة اعلن في بغداد في ٨ حزيران التوقيع على اتفاقية جديدة بين الحكم العراقي والشركات النفطية الاجنبية التي مثلها جفري ستوكويل (المدير العام لشركة نفط العراق) . وقد ركز المسؤولون البعثيون على حقيقة واحدة ظنا منهم أنها ستطغى على التنازلات الوطنية الكبيرة التي تضمنها الاتفاق الجديد .

فوزير المالية العراقي اعلن أن العراق سيسلم خلال هذه السنة مبلغ « ٢٣٠ » مليون دينار مقارنة بـ « ١٨٣ » مليون دينار عام ١٩٧٠ و « ١٧١ » مليون عام ١٩٦٩ . وهكذا طرح الوزير بأن هذه الارقام لوحدها تكفي لان تسكت اي نقد ضد الاتفاق الجديد . وذهب وزير النفط العراقي سعدون حمادي الى القول بأن المشاكل المعلقة بين الحكومة والشركات في الفترات المتعاقبة منذ عام ١٩٥٥ و ١٩٥٢ حول الكلفة الحقيقية واستبعاد بعض المصاريف من الكلفة قد حلت ملمحا بان وزارته قد حققت مكسبا كبيرا للعراق عجزت عن تحقيقه الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ .

غير أن حقائق الوضع الجديد للعلاقات بين الكارتيل الدولي للنفط والدول المنتجة تمخضت عنها اجراءات دول اوبيك (القرار ١٢٠) وفنزويلا والجزائر واخيرا اتفاقية طرابلس .

وان دراسة اولية فاحصة لبنود الاتفاق الاخير تقدم لوحة مغايرة عن اللوحة التي ترسمها أجهزة الأعلام البعثية لطبيعية هذه الصفقة النفطية . كما أن وقائع الازمة السياسية والضائقة الاقتصادية في العراق هي الاخرى تطرح تفسيرا اخر لمحاولات الحكم اضفاء طابع محترم براق على تراجعاته الوطنية والايحاء للجماهير بأن الضائقة الكبيرة على وشك الانتهاء بعد مضاعفة ايرادات النفط .

الاوضاع الجديدة لصناعة النفط

ان الاوضاع الجديدة للعلاقة بين الكارتيل العالمي للنفط المكونة من سبع شركات كبار والذي يسيطر على أكثر من ثلاثة ارباع النفط المصدر في العالم وعلى مختلف عمليات الانتاج والنقل والتسويق وبين البلدان المنتجة قد تجسد بظهور منظمة « اوبيك » التي حاولت شركات الكارتيل فيما بعد احتوائها بنجاح كبير . غير أن تزايد الطلب في العالم الراسمالي على البترول (زاد الطلب في اوروبا الغربية بمعدل نصف مليون برميل في اليوم اكثر مما كان متوقعا) وتضاؤل الاحتياطي الاميركي وفشل المخطط في تطوير الطاقة الذرية كمصدر للطاقة تنافس البترول وتلاشي الامال الرأسمالية المعقودة على نفط وغاز الاسكا، كلها قد عززت من قدرة الدول المنتجة على المساومة .

وفي هذا الوضع جاء القرار رقم ١٢٠ الذي اتخذه مؤتمر اوبيك في كراكاس (كانون الاول ١٩٧٠) يعكس تصلب الدول المنتجة امام السرقة المبطنة لثرواتها بواسطة تناقص القيمة الشرائية للعملات التي تدفع بها عائدات النفط وامام مطالب الشعوب بتحقيق ملاكات اكثر انسجاما مع مقتضيات السيادة الوطنية للبلدان المنتجة للنفط .

فالقرار رقم ١٢٠ نص على مطالبة الحكومات الاعضاء في منظمة « اوبيك » لشركات النفط العاملة في بلادها برفع الاسعار المعلنة الى اعلى سعر تحققه اي من الحكومات . كما نص أن لا تقل ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركات العاملة عن ٥٥ بالمئة من الارباح .

وكان من نتيجة هذا القرار أن طالبت الدول المنتجة بما قد تحصل عليه الجزائر التي كانت تطالب برفع الاسعار المعلنة للنفط . في حين أصدرت فنزويلا قانونا رفعت بموجبه ضريبة الدخل على الشركات العاملة من ٥٢ بالمئة الى ٦٠ بالمئة . ومنحت فنزويلا لنفسها الحق في تحديد الاسعار المعلنة التي يباع بها النفط الفنزويلي دون الرجوع الى شركات النفط .

وأمام اخطار قيام جبهة نفطية عالمية موحدة بين البلدان المنتجة يكون من نتيجتها ظهور قوة تساومية تستطيع حمل شركات النفط على قبول الشروط التي تريدها الدول المنتجة، عملت الدبلوماسية الاميركية والبريطانية على شق هذه الجبهة قبل أن تتماسك . وفرض على البلدان المنتجة تقسيم مطالبيها على اسس جغرافية ، فعقدت مفاوضات طهران في شباط ١٩٧١ لدول الخليج المنتجة للنفط وعزلت كل من الجزائر وليبيا عن هذه المفاوضات وبالتواطؤ مع شاه ايران الذي تزعم المفاوضات ولعب دور « حامي الديار» على رؤوس الدول العربية فقد وقعت اتفاقية طهران التي نصت على زيادة الاسعار المعلنة للنفط المصدر من الخليج بمقدار « ٣٥ » سنتا للبرميل الواحد . وزيادة ضريبة الدخل على الشركات من « ٥٠ بالمئة الى « ٥٥ بالمئة » . وغني عن القول كانت هذه الاتفاقية فضيحة كبرى رغم ان الادعاءات بالمكاسب المالية التي حصلت عليها الدول المنتجة والتي من شانها تكديس ثروات اكبر لمشايخ الخليج والحكومات العميلة .

ان قضية تاميم « ٥١ بالمئة » من اسهم الشركات النفطية العاملة في العراق قد باتت مسالة مطروحة على بساط البحث بعد التطورات الاخيرة في الجزائر . ولم يكن بد من التملص من هذه الحقيقة امام الحكم العراقي. ومع ذلك حاول المسؤولون البعثيون التغاضي عن الامر بالتلميحات الذي اذاعها وكررها راديو لندن عن احتمال قيام الحكم العراقي بتاميم « ٥١ بالمئة » من اسهم الشركات . وقد ذكر الراديو المستمعين بان حكومة العراق غير قادرة على التاميم بسببين : الاول عدم وجود الفنيين العراقيين لادارة شؤون صناعة النفط (كذا) ، والثاني لان الحكومة العراقية تعتمد كليا على ايراداتها من النفط لسد رواتب موظفيها « شهرا بشهر » .

وكان المستر ستوكويل مدير شركة نفط بغداد قد زار العراق منذ اسابيع و « اجتمع الى عضو بارز في مجلس قيادة الثورة واوضح له الاخير أن المطالب « العراقية » تحظى بتأييد اعلى سلطة سياسية في العراق . » .

والواقع ان راديو لندن لم يكن بحاجة الى القول باحتمال تأميم « ٥١ بالمئة » من رأسمال الشركات الا لفائدة الحكم البعثي . فقد اعلن الراديو بأن شركة نفط العراق قد اخبرت الحكومة العراقية بأن مطالبتها بزيادة عشر سنتات عن البرميل للنفط المصدر من منطقتي جمبور وبابي حسن عثمان لهما للنفط المصدر من كركوك أمر غير مقبول وبأن الحكومة العراقية تعلم بأن الشركة لن تقبل به واذن فالاستنتاج بأن الحكومة العراقية كانت تطلب المستحيل تبرر عملية التأميم . وهكذا هيأت الجو لاظهار الشركة بدور المغلوب على أمره بموافقتها بزيادتها عشر سنتات عن البرميل من النفط المذكور . ولكن لقاء ماذا ؟ وبهذا اسدل الستار بهذه المزيادة الطفيفة على قضية تأميم « ٥١ بالمئة » من اسهم الشركات العاملة في العراق .

وقد احس الحكم العراقي بضعف موقفه وانكشاف اللعبة كلها . وعليه اعلن وزير النفط العراقي بعد يومين من توقيع الاتفاق الجديد بأن العراق سيطالب بمساهمة في رأسمال الشركات العاملة بنسبة مقدارها ٢٠ بالمئة والتي نصت عليها معاهدة سان ريمو ١٩٢٠ ! بعد توقيع الاتفاق !

وهكذا تنازل الحكم العراقي عن حق وطني صريح للعراق اصبح بالامكان تحقيقه لو لم يكن الطرف العراقي المفاوض اقل تجاوبا عمليا متواطئا مع احتكارات النفط الاجنبية .

نصوص الاتفاقية

ولكن الاتفاق الجديد قد جاء بشروط اقل بكثير مما حصلت عليه ليبيا في اتفاقية طرابلس الاخيرة .

حقيقة الاتفاق الجديد

واذا كانت التنازلات الوطنية الكبيرة التي قدمها الحكم العراقي على الاتفاق الجديد فان بنود هذا الاتفاق جاءت أقل بكثير مما حصل عليه الحكم الليبي بموجب اتفاق طرابلس الاخير . وهذا يظهر جليا من مقارنة اولية بين الاتفاقين .

الاسعار المعلنة :

نص الاتفاق الاخير على زيادة الاسعار المعلنة للنفط العراقي المصدر عن طريق البحر الابيض المتوسط مبلغ ٨٠ر١ سنتا للبرميل الواحد . في حين ان ليبيا حصلت بموجب اتفاق طرابلس في نيسان الماضي على زيادة ٩٠ سنتا للبرميل الواحد .

وكان من المفروض ان يحصل العراق على زيادة مماثلة للزيادة التي حصلت عليها ليبيا ، بالنظر لان السعر المعلن للنفط العراقي المصدر من الابيض المتوسط كان نفس سعر النفط الليبي للسنوات العشر الماضية .وكان من حق العراق الحصول على عين الزيادة التي حصلت عليها ليبيا . ان فرق السعر المعلن الجديد عن السعر المعلن للنفط الليبي يعني خسارة بالنسبة للعراق تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار سنويا .

نسبة الارباح :

نصت اتفاقية العراق الاخيرة على حصول العراق على نسبة ٥٥ بالمئة كضريبة على دخل الشركات ، في حين حصلت ليبيا على نسبة تعادل نحو ٦٣ بالمئة ، وقد احتسبت عن طريقتين : الأولى حصول ليبيا على نسبة ٥٥ بالمئة من الارباح . والطريقة الثانية هي ما نص عليه البند الرابع من اتفاقية طرابلس المنشورة في مجلة « بتروليوم انتلجنس ويكلي » (١٢-٤-١٩٧١) ، حيث جاء في هذا البند: « تدفع الشركة مدفوعات اضافية الى الحكومة عن كل برميل من النفط الخام المصدر كبديل عن مدفوعات ضريبة الدخل الاضافية المنصوص عليها في الفقرتين ٣-٤ من الاتفاقية .. (١٣٩٠) » .

ومعلوم ان ليبيا كانت قد حصلت على زيادة في نسبة ضريبة الدخل تتراوح بين ٤بالمئة الى ٨ بالمئة حسب الشركة المتفق معها ، وهذا يعني اضافة هذه النسبة الى نسبة ٥٥ بالمئة المتفق عليها بموجب اتفاق طرابلس فيكون مجموع النسبة اكثر من ٦٠ بالمئة .

وتشير الاخبار الى أن ايران تطالب الان باتفاق مماثل لاتفاق طرابلس بعد أن كشفت بنود هذا الاتفاق (بصورة غير رسمية) .

ومن هنا نرى أن الاتفاق الاخير بين الحكم العراقي وشركة نفط العراق جاء لمصلحة الشركة . ان خسارة العراق بموجب هذا التنازل عن ٥ بالمئة اضافية على ضريبة الدخل تعادل نحو ٣٠ مليون دينار .

تنفيق الريع

من المعلوم ان جميع البلدان المنتجة قد حصلت على اتفاقية اعتبر الريع البالغ ٥ر١٢ بالمئة جزءا من نفقات الانتاج ، ويدفع للبلدان المنتجة قبل احتساب ضريبة الدخل وقد استثني العراق وحده من هذه الاتفاقيات بسبب مطالبة الشركات الاحتكارية الحكومات العراقية بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ واعادة حقل شمال الرميلة وغيره من الحقول النفطية التي استولى عليها العراق بموجب القانون الى الشركات الاجنبية . وقد ظلت الشركات ترفض دفع حقوق العراق المستحقة والتي اصبحت تزيد عن ٧٠ مليون دينار .

وقد نص الاتفاق الجديد كما اشار الى ذلك بيان وزارة النفط العراقية بما يلي : « دفع مبالغ اضافية عن كل برميل تساوي ما يستحقه العراق من فائدة مالية اضافية عند تنفيق الريع تنفيقا كاملا » .

وهذا بوضوح يعني رفض الشركات الموافقة على حق العراق بتنفيق الريع والاكتفاء فقط بتقديم « فائدة مالية » محضة. وهذا بالضرورة يعني ايضا رفض الشركات دفع الديون المستحقة للعراق المتراكمة من جراء رفضها تنفيق الريع والتي اصبحت تبلغ عشرات الملايين من الدنانير . وهنا تظهر بوضوح طبيعة الاتفاق الجديد بوصفه مقايضة فوائد مالية لقاء تنازلات وطنية قدمتها حكومة البعث في العراق .

ثم تضمن الاتفاق « فوائد مالية » اخرى على شكل سلف . فقد قدمت الشركة ، بموجب الاتفاق الجديد ، « سلفة قدرها ١٠ ملايين جنيه استرليني ، في أول تموز المقبل دون فائدة ويبدأ استردادها بعد أربع سنوات ». كما اتفق كذلك على تأجيل وفاء السلفة المدفوعة من الشركات الى الحكومة وقدرها ٢٠ مليون جنيه استرليني لمدة أربع سنوات ، وكان المتفق على البدء بالايفاء بها في أول تموز المقبل .

ويظهر بوضوح ان هاتين السلفتين ومجموعهما ٣٠ مليون جنيه استرليني هما رشوة مقنعة لمساعدة الحكم البعثي على التغلب على المصاعب المالية الكبيرة التي ورط بها البلاد . وهذه السلف لا تمثل أي مكسب بل ستكون عبئا على اي حكم قادم سيخلف البعث .

الوضع السياسي والاقتصادي الراهن

وتاتي هذه الاتفاقية وما تضمنته من «فوائد مالية » لتعادل ضعف ايرادات النفط في السنة السابقة في وضع اقتصادي وسياسي تعيس .

فالضائقة الاقتصادية باتت تهدد جميع فئات الشعب العراقية الفقيرة والمتوسطة حيث تصاعدت الاسعار واختفى من الاسواق الكثير من المواد الاستهلاكية الاساسية ، وتفشت البطالة حتى اضطر الالوف الى مهاجرة البلاد الى دول الخليج والسعودية طلبا للقمة العيش. ففي حين « أممت » بعض اقسام من التجارة الخارجية اصبحت هذه التجارة مجالا للمضاربة بين المسؤولين البعثيين الذين استغلوا نفوذهم لاستيراد المواد المفقودة في الاسواق من الكويت ، واصبحت مثلا الطماطم (البندورة) مفقودة من اسواق بغداد والقليل الذي يعرض منها في الاسواق اصبح مثار نزاع شديد بين المستهلكين ، الامر الذي استدعى تدخل قوات الجيش والامن اكثر من مرة .

وأمام الازمة السياسية المستحكمة لم يعد أمام الحكم غير الايغال اكثر في اساليب القمع الدموية كوسيلة للجم السخط الشعبي المتزايد. فقد اعتقل مؤخرا اعضاء بارزون في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السائر في ركاب التحريفية ، منهم توفيق احمد وثابت حسيب المعاني وعائلة عزيز محمد . كما اعتقل مئات اخرون غيرهم من مختلف مدن العراق، وكالعادة كانت اخبار المعتقلين تنقطع ثم ترمى جثثهم بعد فترة في نهر دجلة أو في شوارع بغداد .

وقبل اسابيع اغتالت قوات الامن القومي الشاب الوطني المناضل « معين النهر » ومنعت عائلته اقامة مراسيم التابين . ولم تسلم العناصر التي تركت صفوف الحزب الشيوعي العراقي « القيادة المركزية » من الاغتيال . حيث اختطف عضو سابق في الحزب اسمه محمد كريم وقتل ورميت جثته في احد شوارع بغداد.

وتستمر الحملة ضد القوى التقدمية عامة حيث اعتقل عدد من أعضاء الحركة الاشتراكية العربية ومن حزب البعث المعارض للحكم .

وبدأ الوضع في كردستان بالتوتر الخطير ، حيث تصاعدت حملة الاستفزازات على قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد وخايقين وسنجار حلبجة وقتل عدد من مسؤولي الحزب في بغداد وجرت صدامات مسلحة في منطقة سبيلك في محافظة اربيل .

وأخيرا دفعت السلطة جرائدها في بغداد للتهجم على الثورة الكردية حيث وصفت جريدة الجمهورية بلهجة استفزازية جريدة التآخي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني (١٨-٥-٧١) بالقول بانها « رجعية ومستغلة » ومع ذلك تحدثت الجمهورية عن « الوحدة الوطنية » بين العرب والاكراد مؤكدة « ان القطر العراقي سيظل - كما كان - جناح العروبة الشرقي يذود عن لغتها وتاريخها وقيمها رغم انوف الحاقدين »!!

وقد ردت جريدة التآخي (١٩-٥-٧١) على من هم وراء الجمهورية محذرة من عواقب هذا السلوك . قالت التآخي : « ان تطور الامور بهذا الشكل والصفاقة المقصودة التي تتبعها الجريدة في الكتابة ولكونها احدى جرائد القطاع العام يدفعنا الى الاعتقاد الى أن وراء الاكمة ما وراءها ، ومن أن هناك بعض الجهات تدفع الجمهورية الى سلوك هذا الطريق الوعر . وقد جرى توقيت مساعيها هذه مباشرة بعد تكوين اللجنة العليا التي تشكلت اخيرا لتنفيذ البنود المتبقية من بيان اذار ... » .

مذكرة البكر الى البرزاني

وقد انطوى رد « التآخي » هذا على أكثر من تحذير . فقد تسربت المعلومات عن مذكرة شديدة قدمها احمد حسن البكر الى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الملا مصطفى البرزاني ينذر فيها من مغبة المطالبة باجراء احصاء في كركوك لمعرفة نسبة السكان ورغباتهم (كما نص عليه بيان ١١ اذار) باعتبار ان كركوك مدينة ليس فيها غير العرب وهذه حقيقة (في رأي البكر) لا تحتاج الى احصاء لاظهارها ! وقد انتهت مذكرة البكر الثورة الكردية بايواء المعادين للحكم البعثي .. الخ.

وأمام هذه التطورات الخطيرة فقد استدعي الوزراء الاكراد للتباحث حول الموقف مع الملا مصطفى البرزاني . غير أن الحكومة العراقية ارسلت على عجل وفدا من كبار المسؤولين البعثيين « للاعتذار » عن المذكرة ، وكونت لجنة من « مجلس قيادة الثورة » التابعة شؤون بيان اذار . وفي هذه الاثناء بالذات جاء توقيت حملة الجمهورية على الثورة الكردية .

ولقد كان الوضع الاقتصادي الخطير في كردستان وتردي حالة الفلاحين ينذر بالخطر وباتت المجاعة على الابواب .

ومن ناحية اخرى فقد تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد كلها ، وقدر العجز المالي المتراكم للسنوات ١٩٦٩-١٩٧١ بنحو ٣٠٠ مليون دينار . يضاف اليها القروض الاجنبية الكبيرة التي حصلت عليها حكومة البعث من لاتحاد السوفياتي والتي بلغ مجموعها نحو ١٧٠ مليون دينار : ٧٠ مليونا عام ٦٩ و ٨٠ مليونا عام ٧٠ و ٢٠ مليونا حتى مايس عام ١٩٧١ وقد اعلن عن ذلك قبل ايام . ثم هنا ك ٣٠ مليون جنيه سلف من شركات النفط اضافة الى القروض الاخرى من الكويت والدول « الاشتراكية الصديقة » .

وفي هذا الوضع الاقتصادي المتردي والاجواء السياسية المشحونة يأتي الاتفاق النفطي الجديد كوسيلة لاطلاق الوعود عن « النهوض الاقتصادي » الجديد .

لكن جماهير الشعب العراقي - عربا واكرادا - تعلمت من تجاربها المرة الطويلة ان زيادة واردات النفط لم تعن غير زيادة بؤس الجماهير ، طالما ما زالت السلطة السياسية بأيدي حفنة من المغامرين المشبوهين والمرتبطين بألف رباط بالاستعمار النفطي .

« معلق »

أخبار من بغداد

● استشهاد المناضل معين حسن النهر

قبل اسبوعين استشهد المناضل معين النهر برصاص عصابات الامن القومي في احد شوارع بغداد بعد ان داهموا داره بهدف اعتقاله وارساله الى قصر النهاية ، وقد بادلهم اطلاق النار دفاعا عن نفسه وجرح مجموعة منهم وبعد ان فرغ عتاده تمكن المجرمون من تسديد رصاصتهم الغادرة الى صدره فخر صريعا وهو يهتف بحياة شعبه وسقوط حكم العصابات في بغداد والشهيد من العناصر البارزة في « الجيش الشعبي » وهو منظمة ماركسية ثورية .

● توتر الوضع في بغداد

بالوقت الذي تتزايد فيه حملات الاضطهاد والتقتيل بحق القوى الوطنية العراقية بدأ التوتر يسود العلاقات بين الاكراد والحكومة العراقية فاقدمت السلطات العراقية على اعتقال وخطف بعض العناصر الكردية ، وقامت بتسفير مجموعة من الاكراد الفيلين الى خارج العراق بحجة انهم أجانب واقدمت على غلق مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل وكركوك وسنجار ... هذا وان الصراع بين اجنحة السلطة على أشده فقد تم نقل « ٢٠ » ضابطا من العاملين في الاستخبارات العسكرية والذين يشك في ولائهم للجناح العسكري ، وقد وزع صدام حسين الاسلحة على جماعته بتاريخ ١-٦-٩٧١ تمهيدا لضرب الجناح الاخر والاستحواذ على السلطة بشكل كامل .

● الحكومة العراقية تقيد حرية العمل الفدائي في بغداد

بعد افتضاح موقف حزب البعث الحاكم في بغداد من حركة المقاومة الفلسطينية ابان مجازر أيلول في الاردن وانسحاب الجيش العراقي من الجبهة الشرقية دأبت حكومة بغداد على تشديد موقفها اللفظي الداعي الى « رفض » الحلول التصفوية و « تدعيم » حركة المقاومة الفلسطينية ، وفي الاونة الاخيرة قامت سلطات الامن والاستخبارات العسكرية بمداهمة مكاتب بعض المنظمات الفدائية في بغداد واصدرت مجموعة من التعليمات والقرارات تستهدف تقييد حرية المنظمات الفدائية والتدخل بشؤونها الداخلية ومنع الشباب العراقي من الالتحاق بصفوف حركة المقاومة الفلسطينية ومن بين هذه التعليمات الموجهة الى مكاتب المنظمات مايلي :

١ - لقد تقرر أن ينشأ مكتب خاص في منظمة التحرير الفلسطينية لتسجيل الاجازات في حالة الخروج والدخول من والى القطر العراقي على أن تختم بختم خاص موحد اعتبارا من ١٥-٦-١٩٧١ . وسنقوم بتبليغ نقاط الحدود لاعتماد المختم الموحد اعتبارا من التاريخ المذكور اعلاه وعليه نرجو اتخاذ الاجراءات العاجلة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ لتسهيل مرور عناصركم عبر الحدود العراقية !

٢ - يرجى تزويدنا بثلاثة نسخ من الاوراق التالية :

أ - الاجازات المستعملة من قبلكم .

ب - الاوامر المهمة

ج - نماذج مطبوعة عن الاختام التي تختم بها الاجازات والاوامر المهمة .

٣ - يرجى اعلامنا عن أسماء الذين يرغبون في التطوع من القطر العراقي قبل التحاقهم بصفوف مقاتليكم لنتمكن من فرز العناصر التي يمكن أن تندس بصفوف الثورة وتسيء الى العمل الفدائي !.

٤ - يرجى تزويد مكتب فلسطين والكفاح المسلح « وهو مكتب حزبي تابع الى القيادة القومية لحزب البعث الحاكم » بنسخة عن النشرات والملصقات المتعلقة بوجهة نظركم في أحداث المنطقة قبل المباشرة بتوزيعها ليتسنى لنا الاطلاع عليها .

هذا وقد ابلغت دوائر الحدود بالتحقق من الهوية الشخصية الحقيقية لمن يحملون اجازات من المنظمات الفدائية .



الثورة الثقافية في الصين ٣

العلاقة بين الحزب والجماهير

أراد المقالان السابقان من هذه السلسلة ان يوضحا طبيعة التحولات الثورية التي أدخلتها الثورة الثقافية البروليتارية على البنى الايديولوجية ثم على البنى الاقتصادية في مجتمع الانتقال الصيني .

هذه التحولات كانت تتناول ، عبر تعدد الجوانب التي وصلت اليها ، بناء علاقات الانتاج الاشتراكية . والمعني بعلاقات الانتاج الاشتراكية هو سيطرة المنتجين على شروط عملهم ومنتجاته . والذي يبدو واضحا – عبر الصعوبات الهائلة التي يصادفها تحويل نظام التعليم وتعميم الثقافة والمعارف التقنية والرساميل الهائلة ، البشرية والمادية التي يتطلبها تصنيع البلاد كلها على نحو متوازن – هو أن هذا السباق يتطلب وقتا هو نفسه وقت الانتقال الى الشيوعية ، لكنه يتطلب خاصة نضالا مستمرا ضد علاقات الانتاج القديمة التي تنذر بالعودة دائما عبر اجهزة ايديولوجية واقتصادية لم تجر تنميتها تنمية كافية في الاتجاه الاشتراكي .

هذا النضال المستمر هو نضال طبقي . فهو يضع البروليتاريا والجماهير الشعبية – أي المنتجين – في وجه العاملين على اعادة انتاج علاقات الانتاج القديمة ، اي في وجه مجموع الافراد الذي يتيح لهم موقعهم من القيادة السياسية أو الاقتصادية ان يفرضوا خطا سياسيا يقود الى توليد طبقة مستغلة (بكسر الغين) جديدة والى توطيدها .. الخلاصة ان البروليتاريا وجماهير الشعب تواجه في هذا النضال القوى الاجتماعية البرجوازية . ولما كان النضال الطبقي صراعا على السلطة فان المسألة الاساسية التي ينبغي طرحها والتي تخص مجتمعات الانتقال هي الاتية : ما هي طبيعة الطبقة التي تتولى السلطة السياسية ؟ هل البروليتاريا عبر فصيلها الطليعي – الحزب البروليتاري – لا تزال في السلطة ، وهل نحن أمام دكتاتورية بروليتارية تحاول ان تفرض تدريجيا سيطرة المنتجين على شروط حياتهم ؟ أم أن القوى الاجتماعية البرجوازية قد استعادت قيادة الدولة مع ما يستتبعه ذلك على مدى يطول او يقصر ، من نتائج اقتصادية وايديولوجية وسياسية ؟(١)

والمسألتان اللتان نوليهما هنا مزيدا من الاهتمام هما التاليتان : كيف تتوصل القوى الاجتماعية البرجوازية الى الاستيلاء على قيادة الدولة ؟ في اي ميدان يجري الصراع على السلطة داخل مجتمعات الانتقال ؟ لكن هذين السؤالين لا يجدان معناهما الا في الطرح الملموس لمسألة الحزب الذي يمارس دكتاتورية البروليتاريا ويتولى بالتالي قيادة الدولة وفي طرح مسالة الصيغة التي ينبغي ان تكون عليها دولة البروليتاريا اذا ارادت ان تهيىء شروط انحلالها الذاتي . والثورة الثقافية الصينية هي جواب على هذه الاسئلة لان هذه الاسئلة كانت في أصل السياق الذي ادى الى اندلاعها .

في وسعنا أن نرسم الملامح الكبرى للثورة الثقافية من زاوية جديدة هي زاوية تثوير بنى الممارسة السياسية باتجاه توطيد السلطة البروليتارية . هذا السياق لم يكن له أن يتم الا بالتوجيه الحاسم لممارسة الحزب البروليتاري، على الصعيدين السياسي والايديولوجي ، نحو تحقيق سلطة البروليتاريا – الذي هو اداتها – وتوطيدها توطيدا فعليا .

الخط اليميني في الحزب وأزمة القيادة

كانت ضرورة التحويل الثوري للبنى الايديولوجية والاقتصادية تنخرط في خط الثورة اللامنقطعة الهادفة الى اقامة علاقات اجتماعية بروليتارية . لكن هذا التحويل جاء نتيجة لصراع طبقي قامت به الجماهير الطلابية والعمالية والفلاحية ضد انصار الخط اليميني في هذه الميادين لمنعهم من تطبيق هذا الخط تطبيقا تاما ومن تقوية مركزهم .

كان انصار الخط اليميني (او الطريق الرأسمالي) في داخل الحزب . وكانوا يحتلون مواقع قيادية معينة في بنية الحزب نفسها وفي جهاز الدولة ، على النطاقين المركزي والمحلي (المناطق ، البلديات ، الخ ..)

هذه الظاهرة لها سببان : ١ – في مجتمع اشتراكي يطبق دكتاتورية البروليتاريا ، لا يكون لاية معارضة تنشأ من تناقضات اجتماعية تناحرية ، ان تجد مكانا لها ، ولا يعترف لها باية حرية في العمل أو في التعبير . فلا يبقى لهذه التيارات المضادة ، ان شاءت ان تكسب سلطة معينة (وامتيازات معينة) الا ان تتسرب الى صفوف الحزب الشيوعي تحت ستار من الولاء لسياسة النظام وايديولوجيته . تلك هي خاصة حال العديد من المثقفين الذين يعملون في المجالات الادبية والفنية وفي المجالات العلمية والتقنية ايضا . – ٢ – رأينا من ناحية اخرى أن الاحتفاظ بقسمة العمل البرجوازية لا تزيد الفروقات الاجتماعية الا حدة . والحال ان التناقض بين القادة والمقودين هو جانب جوهري من هذا التفريق يسمه ان يشكل مصدرا لامتيازات وتفاوتات متزايدة ، اذا لم تواجه هذا السياق سياسة تهدف الى حل التناقض المذكور . عليه فان قمة الحزب وجهاز الدولة هي المكان الامثل لتكوين القوى الاجتماعية البرجوازية ولاعادة تكوينها . فالملاكات الشيوعية التي تحتل مواقع القيادة، في المركز او على النطاق المحلي ، تستطيع ان تكون الرصاصة الاولى لبرجوازية دولة تعد العدة لاعادة الرأسمالية .

اذن فان القوى الاجتماعية البرجوازية تستولي على قيادة الدولة بتوسط الحزب نفسه . هذه الظاهرة برزت في الصين ، بشيء من الحدة ، ابتداء من اوائل الستينات .وكان تقليد الانموذج السوفياتي في السياستين الاقتصادية والتربوية سببا اساسيا من اسبابها .

منذ ذلك التاريخ عصفت بقيادة الحزب المركزية ازمة حادة نقسمتها الى شقين ما لبث ائتلافهما ان بات مستحيلا . فالتمييز هنا يقوم بين « طريق راسمالي » (نحو اعادة الرأسمالية) و « طريق اشتراكي » (نحو بناء علاقات الانتاج الاشتراكية) . وكان الخط اليميني الذي رعاه ليو شاوشي يستند الى جهاز الحزب ، حيث كانت بدايات التبرجز قد وصلت الى ملاكات عديدة . وكان همه اعاقة التوجهات والمشاريع الثورية (او تشويهها) التي كان يعدها انصار الخط الاشتراكي المتحلقين حول ماوتسي تونغ .(٢).

كان النزاع يدور على اختيارات أساسية. فهو يتناول سياق البناء الاشتراكي كله على الاصعدة الاقتصادي والايديولوجي والعسكري. لكنه كان يدور أيضا ، في جوهره – كما سنرى – على مسالة الحزب . ففي مقالة ماو « حول الحل الصحيح للتناقضات ... » كان يجري التشديد على استمرار التناقضات في النظام اشتراكي ، وكان التناقض بين الشعب والقادة يبرز على انه جوهري . هذه النقطة الاخيرة طرحت ضرورة قيام علاقات جديدة بين جماهير الشعب والحزب القائد وبين الجماهير واجهزة الدولة . والغاية من ذلك هي منع هذه التناقضات من التحول الى تناقضات تناحرية والتوصل الى حلها تدريجيا . هذه الافكار هي في اساس ما سمي بـ « حركة التربية الاشتراكية » وهي الحركة التي اطلقت عام ١٩٦٣ – ١٩٦٤ . الا ان الافكار المذكورة فسرت من جانب ليو شاوشي وقسم كبير من جهاز الحزب الخاضع لقيادته على أنها تشير الى مشكلة تعني الحزب نفسه أولا اي الى مشكلة تنظيمية . كان على الحزب أن يصحح نفسه بحركة داخلية قد تصل الى حد التطهير . وكانت المشكلة ، على ما رأى « الذين اختاروا الطريق الرأسمالي في الحزب» (وهي التسمية التي اطلقت عليهم خلال الثورة الثقافية) نجد حلها في تقوية الانضباط الداخلي في الحزب وفي توطيد قاعدته . كانت تتناول « التحسين الفردي » للملاكات (وفقا لكتاب ليو شاوشي « كيف تكون شيوعيا ممتازا ») ولم تكن تعني غير الحزب .

أما المسألة في نظر ماو فكانت مختلفة عن ذلك في جوهرها . فان تصور النضال ضد التناقض بين القادة والمقودين لمنع نشوء الامتيازات في جهاز السلطة ، على انه نضال داخلي في صفوف الحزب ، لا يؤدي الا الى توكيد الانفصال بين الجماهير والحزب والى تقوية عناصر « الاستقلال » في اجهزة السلطة . ولا بد لهذا السياق ان يؤدي الى انقطاع بين الحزب القائد والجماهير وان يطرح الحزب على انه بديل الجماهير لان الحركة التي تهدف الى توطيد التربية الاشتراكية وتنميتها لا تتناول سوى ملاكات الحزب .

هذه الممارسة السياسية والايديولوجية التي دافع عنها تيار ليو شاوشي – اذا نظرنا اليها على ضوء الفهم الماوي (الماركسي اللينيني) لاستمرار التناقضات الاجتماعية وصراع الطبقات في مجتمع الانتقال – كانت ستؤدي ، في مدى قد لا يطول ، الى افلات زمام السلطة من يد البروليتاريا . كان لا بد من ثورة تطيح فيها البروليتاريا باعدائها وتوطد السلطة التي كادت أن تفلت منها .

خط الجماهير

برزت حتى الان نقاط ثلاث نستطيع تلخيصها على النحو التالي : اولا ان البروليتاريا تواجه ، خلال مرحلة بناء الاشتراكية ، خطر فقدان السلطة التي اكتسبتها لقاء نضال دام طويل .. هذا الخطر هو نفسه دافع الى توطيد السلطة البروليتارية . ثانيا : ان النضال في سبيل بناء علاقات اجتماعية بروليتارية انما هو صراع طبقي . ثالثا : ان القوى الاجتماعية البرجوازية المتطلعة الى انتزاع السلطة من البروليتاريا والى توجيه المجتمع نحو اعادة الرأسمالية ، انما تتخذ مواقعها في صفوف الحزب وتجد ممثليها الواعين أو اللاواعين في داخل هذا الاخير .

فلنحاول اذن أن نستخلص الوجه الرئيسي من مسار الثورة الثقافية (٣) دون التشديد على المراحل المختلفة التي مرت بها (٤) .

اقتصرت الحركة الجماهيرية خلال الاشهر الستة الاولى على الجماهير الطلابية ثم اتسعت نحو الجماهير العمالية والفلاحية المعريضة وشملت بوجه عام سكان المدن .

تناولت التعبئة اول الامر جماهير الطلاب. فان في كون الاجهزة الايديولوجية (المدارس والجامعات) هي مصدر لفئات جديدة ذات امتيازات وفي كون هذا الصعيد يشكل جبهة من جبهات النضال الرئيسية ، ما يجعلنا نفهم الاهمية التي اتخذتها الجماهير الطلابية في المعركة ونفهم ايضا ما صادفته من عوائق بسبب وجود نزاعات فردية وفئوية – هي من سمات الايديولوجية البرجوازية – بين صفوفها .

انطلقت الحركة من مناقشة حول الانتاج الادبي والفني ، بدأتها مجموعة صغيرة من المناضلين متحلقة حول ماوتسي تونغ ،حاولت أن ترد هجمة الكتابات ذات الطابع الرجعي الواضح التي كانت اخذة بالانتشار تحت ستار العمل الاكاديمي . جرت المناقشة على صفحات الجرائد والمجلات ، وهي بهذا قد اخرجت النزاع من نطاق الجهاز الحزبي ودعت الى تعبئة الجماهير لتشارك في المناظرة وليكون لها كلمة تقولها في النضال ضد النزعات اليمينية على الجبهة الايديولوجية .

جاءت الاستجابة الاولى من جامعة بكين (في ٢٥ أيار ١٩٦٦) حيث علقت مجموعة من الطلاب والاساتذة ملصقا كبيرا ينتقد بعنف المسؤولين عن الشؤون الجامعية في بلدية بكين ورئيس الجامعة وثلاثة من ملاكات الحزب العليا متعاونين مع رئيس البلدية . كانت الانتقادات تتناول التضييق الذي فرضه هؤلاء المسؤولون على حركة النقد الموجهة ضد الايديولوجية البرجوازية وضد بقايا التقاليد، وهي الحركة التي بدأت عام ١٩٦٥ والتي اتخذت في الجامعات صورة اعادة النظر في نظام التعليم. وكان الملصق يشدد على ضرورة المضي الى النهاية في تعبئة الجماهير وعلى توسيع استعمال الملصقات ، بما هي وسيلة للنقد والاعلام وعلى ضرورة عقد الاجتماعات للمناقشة .

افتتح هذا الملصق مجرى جديدا للنزاع لانه نتج عن مبادرة قامت بها الجماهير الطلابية ولانه انتقد ملاكات في الحزب وفي جهاز الدولة، مشددا على ضرورة توسيع النضال الجماهيري ضد ممثلي الخط اليميني (التحريفيين) اينما وجدوا . واستقبلت المبادرة بالرضا من جانب ماو والمجموعة الثورية المحيطة به ونشر الملصق ، بناء على توصية منه ، في الصحف والمذيع من الاذاعة . هكذا كانت حركة التمرد ضد الاتجاه البرجوازي تلقى التشجيع من جانب العناصر الثورية في الحزب ، المجتمعة ، على الصعيد المركزي ، في « المجموعة المشرفة على الثورة الثقافية » وهي مجموعة ضمت خاصة بعض الشيوعيين القدامى الذين كانوا مع ماو في مرحلة « يينان » . هذه المجموعة هي العنصر الرئيسي في ما يمكن تسميته بالقيادة الثورية الى جانب اللجنة العسكرية الملحقة باللجنة المركزية . وهي قد اخذت تنمو دون انقطاع . فالجامعات تغلي والانتقادات ضد المسؤولين في ادارة الجامعات وضد رؤسائهم في البلدية تملأ اعدادا لا تحصى من البيانات والملصقات . وفي الاجتماعات العامة يتولى الطلاب والاساتذة نقد الاساليب البيروقراطية في مناهج التعليم .. وكان من نتيجة هذه الحركة ان اقيل مسؤولون من المجلس البلدي في بكين ، وهم في الوقت نفسه ملاكات عليا في الحزب .

هذه الترسيمة التي بدات الثورة الثقافية بها ما لبثت أن تكرست واستمرت اكثر من عامين. الا انها توسعت كثيرا بفعل القوى الاجتماعية التي انخرطت في الحركة وبفعل مكانة الملاكات المتزايدة الارتفاع التي تناولها النقد . لكن الاجدر بالذكر هو أن اتجاه الحركة زادت حدته مع اتساعها ومع المقاومة التي لقيتها بين القوى الاجتماعية البرجوازية في الحزب وفي الادارة وفي قلب الحركة نفسها ، وذلك بسبب الخديعة التي كانت مراتب جماهيرية عديدة ضحية لها .. لم يعد دور الجماهير يقتصر على النقد بل بات دورا سياسيا . وقد تمثل هذا التصاعد بدخول الطبقة العاملة جماهيريا الى حلبة الثورة الثقافية ، مع بداية ١٩٦٧ . كان النضال الثوري يتصدى لاستعمال السلطة السياسية استعمالا رجعيا من جانب المراجع العليا في الحزب والادارة (تمثل هذا الاستعمال بقمع الحركة الثورية وبتقسيم الصف الطبقي ، بواسطة الضغوط الاقتصادية خاصة) . وكانت مسالة السلطة تطرح نفسها بالحاح على النطاق المحلي (المصنع ، الصحف ، المراكز التربوية ، البلديات ، المناطق ...) .

كانت عبارة« خط الجماهير » هي العبارة التي تسمي هذه المشاركة الواسعة التي قدمتها الجماهير الصينية في نقد المراجع العليا في الحزب ، على النطاقين المحلي والمركزي ، ثم في قلبها وعزلها . لكن من المهم ان نشدد على أن هذه المشاركة ينبغي الا تعتبر تدبيرا تكتيكيا لجا اليه ماوتسي تونغ والعناصر الثورية في قيادة الحزب مؤقتا لازاحة معارضيهم .

بل ان المشاركة الناشطة من الجماهير الصينية في سياق الثورة الثقافية والصيغة التي اتخذتها هذه المشاركة لا بد ان توضعا في افقها الماركسي – اللينيني الذي يبدا مع عامية باريس ويمر بالسوفياتات عام ١٩١٧ والذي أغنته تجربة القواعد الثورية الصينية (اثناء الحرب الاهلية) ثم تجربة الثورة الثقافية اغناء كبيرا على الصعيدين العملي والنظري .

فما تعنيه هذه العبارة (خط الجماهير) هو اذن ان صيغة خاصة في العلاقات بين الحزب والجماهير قد نشات ، ومعها ما يستتبعه نشوءها من اثار على الصراع الطبقي وعلى بناء السلطة البروليتارية .. هذا اذا شئنا الاقتصار على تجربة الصين خلال الاعوام ١٩٦٦ – ١٩٦٨ .

ولقد تم تأكيد خط الجماهير بوضوح على انه ممارسة سياسية وايديولوجية لقيادة الحزب الثورية في « قرار اللجنة المركزية حول الثورة الثقافية » في اب ١٩٦٦ (قرار النقاط الست عشرة) . هذا المبدأ الاساسي الذي ينبغي له ان يوجه الملاكات الثورية هو ان على الجماهير أن تحرر نفسها بنفسها وان احدا لا يستطيع الحلول محلها .. وان الجماهير ، في أثناء سياق ثوري ، هي التي تقوم بتحويل الشروط الموضوعية التي تقهرها ، وذلك لانها قادرة ، بفعل النضال الذي تخوضه ضد اعدائها الطبقيين ، على تربية نفسها وعلى اعداد الشروط الذاتية اللازمة للتقدم نحو الاشتراكية .

واذا كانت الثورة الثقافية محاولة لتثوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه بروليتاري أي لاعداد الشروط التي تتيح للجماهير أن تسيطر على ظروف حياتها وعملها ، فان من الضروري ان تبدأ الجماهير ، اثناء سياق النضال نفسه، بناء صيغ التنظيم والقيادة التي تكفل تدريجيا هذه السيطرة .

أما دور الحزب ، في هذا الافق ، فهو ان يكون اداة لدكتاتورية البروليتاريا أي أن عليه تهيئة المجال امام الطبقة العاملة لخوض النضال على الجبهتين السياسية الايديولوجية في اتحاد وثيق مع الجماهير الشعبية العريضة ضد القوى الاجتماعية البرجوازية . هذا يستلزم انه ليس للحزب أن يدعي الحلول محل الطبقة العاملة والجماهير وبناء المجتمع الاشتراكي بمراسيم يصدرها جهاز حزبي وجهاز دولة متماثلان تماثلا عميقا في بناهما البيروقراطية . ان الحزب البروليتاري ، في ظروف النضال الطبقي الملازم لسياق البناء الاشتراكي لا يستطيع أن يأمر الجماهير (٦) بل أن عليه أن يحرضها وان يحرر مبادرتها . فدوره هو في مساعدة الجماهير وارشادها الى تحقيق ما هو مطابق لمصالحها الاساسية . يقول بتلهايم مستخلصا النتائج النظرية للتجربة الصينية : « واجب الحزب البروليتاري هو تمكين الجماهير من أن تحقق بنفسها ما يكون لها مصلحة موضوعية في تحقيقه ، وذلك بمقدار ما تكون ذاتيا مستعدة لتحقيقه » .

الدور القيادي الذي يضطلع به الحزب هو اذن أن يتعرف في أفعال الجماهير واقوالها الى تلك التي تسلك بالفعل وجهة اشتراكية . اي ان الحزب يصحح الحركة الثورية بالتوجيهات وبالامثلة المحددة . والنظرية الماركسية – اللينينية اي ايديولوجية البروليتاريا تشغل هذه الوظيفة وتجعل من الحزب أداة لتوحيد الجماهير ايديولوجيا وبالتالي سياسيا . والحزب يحمل الايديولوجية البروليتارية الى الجماهير « التي تكون في البداية منفصلة جزئيا عنها بفعل الايديولوجية البرجوازية(٧)» والايديولوجية المذكورة تنمو بفضل الدروس التي يستخلصها الحزب من نضال الجماهير وتتملك الجماهير هذه الايديولوجية ، في الوقت نفسه ، اثناء نضالها .

اذن فان خط الجماهير الذي سلكه الحزب الشيوعي الصيني (او قيادته الثورية على الاقل) اثناء الثورة الثقافية ليس تشجيعا لـ « لعفوية » ولا دفاعا عنها . ذلك أن المكانة المسيطرة التي تحتلها الايديولوجية مجسدة في اهداف دقيقة التحديد وفي توجيهات تتحول سريعا الى شعارات ، تحدد للحزب علاقة جدلية حية بالجماهير من شانها ان تتيح للقيادة الثورية تنمية نضال الجماهير بالاستناد الى ارائها وخبراتها وانتقاداتها .

دولة دكتاتورية البروليتاريا – الدولة البروليتارية

هكذا فان الدفاع عن دكتاتورية البروليتاريا وتدعيمها يستندان اساسا على تعبئة الجماهير الواسعة . هذه التعبئة تقوم بالضرورة على نوع معين من العلاقات مع الحزب رأينا لتونا ملامحه الرئيسية .

عليه تبدو العلاقات بين الحزب والجماهير على أنها العنصر الرئيسي في سلسلة من العلاقات تتشكل منها الممارسة السياسية في مجتمع يبني الاشتراكية وهي تحدد ، الى مدى واسع ، طبيعة العلاقات الداخلية في الحزب .

فالعلاقات السياسية الحية التي يقيمها هذا الاخير مع الجماهير تسمح بنمو جوهري للمناقشة وللنضال الايديولوجي في داخل الحزب وتمنع دخول العلاقات التسلطية اليه. والنظام الداخلي الجديد الذي اعتمده الحزب الشيوعي الصيني (بعد المؤتمر التاسع) يشدد على اهمية المقترحات الاتية من القاعدة وعلى اعادة هذه المقترحات للمناقشة بعد صياغتها على المستوى المركزي . وتتيح العلاقات الديمقراطية مع الجماهير ، في ما يخص اختيار الملاكات والاعضاء المقبولين ، امداد الحزب امدادا ثابتا « بالدم الثوري الجديد » (وفق العبارة التي يستعملها الصينيون) . ذلك أن المرشحين لدخول الحزب لا يصيرون اعضاء الا بعد ان يؤخذ بعين الاعتبار موقفهم السياسي والايديولوجي في داخل المنظمات الجماهيرية ، او بعد تحقيق بين صفوف الجمهور المحلي .

وجدير بالذكر في هذا الصدد ان المقياس الذي اعتمد في اعداد لوائح المرشحين للجنة المركزية الجديدة كان مستقى من مجموع التقارير حول الاحداث المحلية خلال الثورة الثقافية وقد تركت المبادرة في هذا الشأن لمندوبي المناطق . هذه الوقائع تدل على اهمية الاعداد السياسي الاولي الذي يجري تلقيه داخل المنظمات الجماهيرية وفي سياق علاقة ملموسة مع الجماهير . والوقائع نفسها تؤكد الدور الايجابي الحاسم للنقد الجماهيري في توجيه الممارسة السياسية والايديولوجية لاعضاء الحزب .

من جهة ثانية تتولى العلاقات بين الحزب والجماهير تحديد الصلات التي تقيمها هذه الاخيرة مع جهاز الدولة . فبمقدار ما يخضع جهاز الدولة للحزب وبمقدار ما يرعى هذا الاخير قيام صلات ديمقراطية مع الجماهير ، تنمو رقابة الجماهير الفعلية على اجهزة الدولة المختلفة عبر المنظمات الجماهيرية وبتوسط الحزب نفسه .

ها هنا تظهر كاملة اهمية المنظمات الجماهيرية التي قامت أثناء الثورة الثقافية والتي لا تزال قائمة بوصفها ادوات رقابة على درجات البنية الاجتماعية الصينية كلها. فاللجان الثورية التي تضم ما معدله ٥٠ بالمئة من ممثلي الجماهير و ٢٥ بالمئة من ملاكات الحزب و ٢٥ بالمئة من ممثلي جيش التحرير الشعبي ، تشكل ، على هذا النحو ، صيغة جديدة من المجالس (السوفياتات) ينتخب اعضاؤها ويقالون من جانب الجماهير . هذه اللجان تعنى ، تحت اشراف الحزب ، بادارة « وحدات » المجتمع (المدرسة ، المصنع ، العامية الشعبية ، المنطقة ...) اما الهدف الذي وضعته لنفسها فهو ازالة البيروقراطية وتبسيط التوالي على المهمات الادارية والتنفيذية . يقوم الشغيلة انفسهم اذن بهذه المهمات فيفردون جانبا من وقتهم للقضايا العامة . وقد انجزت هذه العملية حتى الان في العديد من المناطق .

عليه فان تثوير البنى السياسية يرافق التحولات في الاجهزة الايديولوجية والاقتصادية ويحددها . هذا التثوير ينشيء « مجالس » جديدة تؤمن صلات ذات طبيعة ديمقراطية عميقة مع الحزب . وهو ، بهذا المعنى ، قاعدة العلاقات السياسية الديمقراطية ومنطلق السيطرة الحقيقية للمنتجين على شروط معيشتهم وعملهم .

« انتهى »

هوامش :

١ – اعادة الرأسمالية على قاعدة ملكية الدولة والتخطيط ، تعايش هذه الاخيرة مع سوق آخذ في الاتساع ، الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية البورجوازية ..

٢ – تشكل حملة التربية الاشتراكية مثالا انموذجيا على ذلك . والحال ان مضمونها كان مماثلا لسياق التحولات التي حققتها الثورة الثقافية ... باستثناء النضال المكشوف الذي خاضته الجماهير .

٣ – يعرض هذا التاريخ ، في صورة رائعة ، كتاب نقل حديثا الى العربية : «تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية في الصين – لـ « دوبيه » – صدر عن دار الطليعة .

٤ – « شهدت الحركة الثورية تقلبات ومدا وجزرا . وقد اتاح ذلك للجماهير ان تفهم حق الفهم اهمية السلطة . » (لين بياو – التقرير الى المؤتمر التاسع) .

٥ – غير ان الماركسية – اللينينية ، بوصفها ممارسة سياسية وايديولوجية بروليتارية لا يمكن فهمها الا على أنها ذاك الاغناء الجدلي للواقع ولواقعها هي .

٦ – من الواضح ان هذا امر لا يقف عند حدود تجربة الثورة الثقافية في الصين .

٧ – هذه العبارة لبطهايم (الازمنة الحديثة – نيسان ١٩٧١) . وهي تستعيد في صيغة غنية عبارة لينين حول « النظرية التي تأتي من الخارج الى الطبقة العاملة » في افق نضال جماهيري تام النمو كالذي شهدته الصين .



مناقشات

حول إستراتيجيّة علوش ونقد للجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة

هذا هو الجزء الثاني من رد الجبهة الشعبية الديمقراطية على نقد ناجي علوش الذي كتبه في « دراسات عربية »..

دعونا اولا نتخلص ببضع ملاحظات سريعة من عدد من الاعتراضات الشكلية التي يثيرها نقد علوش :

١ ــ أول هذه الاعتراضات هو ما يتعلق بالاسلوب بمعناه البياني الضيق . فسواء كانت ادبيات الجبهة الديمقراطية تشكو من الاطالة المملة ، أو تتميز بالاختصار المشوق ، وسواء كان « الكلام فيها ينساب انسيابا » ، أو يتدفق تدفقا ، فان ذلك لا يزيد ولا يقلل من أهمية وصحة الافكار الرئيسية التي تشكل مضمون هذه الادبيات . ونحن نفترض أن السيد علوش يتناول بالنقد تراثا سياسيا ، لا قصيدة شعرية لذا فالكلام هنا عن « الاسلوب » بهذا المعنى خارج عن الصدد تماما .

٢ ــ والاعتراض الثاني هو أن ج.ش. د. تمارس النقد الذاتي ممارسة خداعة .

وفي مضمار تبرير هذا الاعتراض « يفقعنا » السيد علوش بموعظة اخلاقية تؤكد ضرورة « مواجهة انفسنا بالحقائق » و « المواجهة المستمرة الصادقة مع النفس » ، كما تشيد بفضائل « الصدق والامانة » وتنصحنا أن « نقسو على أنفسنا أكثر من قسوتنا على الاخرين » (١١) ثم يعلن : ان ج. ش. د. لم تفعل شيئا من ذلك .لا غرابة على الاطلاق ! فلو أنها فعلت شيئا من ذلك لتصرفت كمثقف بورجوازي مصاب بمرض المازوشيه (القسوة على الذات) . فليست الجبهة الديمقراطية مؤرخا أكاديميا يقف ، بتجرد ، خارج الصراع السياسي حتى تجعل « الصدق والامانة » وغيرها من « فضائل الاخلاق » معيارها الوحيد لكيفية وتوقيت الممارسة العلنية للنقد الذاتي. ان ج. ش. د. حركة سياسية . ولانها كذلك يتوجب عليها أن تعامل النقد والنقد الذاتي أيضا كسلاح سياسي ، كأداة من ادوات الصراع الايديولوجي بين الطبقات ، لا كممارسة روحانية لتأمل الذات و « مواجهة النفس بالحقائق » على طريقة اليوغا . ولان النقد الذاتي العلني هو ، بالنسبة للجبهة ولاية حركة ثورية ، جدية ، ممارسة سياسية تنطلق من ، وتخضع لاعتبارات الصراع الطبقي ، فلا ناجي علوش ولا غيره يملك الحق في أن يقرر للجبهة الديمقراطية متى وأين وكيف وباي الوسائل يترتب عليها أن تمارس النقد الذاتي علنا . تلك حقيقة لا تمتلك أن تنقضها مواعظ مبتذلة من نوع : « علينا اذن ان نبدأ بانفسنا لننتهي بالاخرين » . فاذا لم تكن ج. ش. د. قد مارست النقد الذاتي العلني في تقريرها عن حملة ايلول ، أو في مقالة خليل عواد ، فان ذلك لا يعني انها بشكل عام « تمارس النقد الذاتي ممارسة خداعة » . انه يعني فقط انها اجلت اعلان نقدها الذاتي بناء على اعتبارات سياسية معينة . ففي ظروف الردة الايديولوجية التي اعقبت نكسة ايلول والتي تتكالب فيها الوف الاصوات والاقلام اليمينية والرجعية والاصلاحية لتلقي بمسؤولية النكسة على عاتق ما تسميه بالتطرف اليساري والشعارات « المغامرة » ، تصبح المهمة الرئيسية على الصعيد الايديولوجي دحض وتفنيد اكاذيب اليمين وفضح النتائج الكارثية التي ادت اليها سياسته المحافظة والاقليمية ، والمسؤولية التي تتحملها هذه السياسة في عجز المقاومة والحركة الوطنية عن التصدي للهجمة الشرسة التي شنتها الثورة المضادة واحراز النصر عليها . واذا كانت فضائل الاخلاق البورجوازية تعمي ابصار السيد علوش وغيره من المثقفين البورجوازيين عن التمييز بين مهمة رئيسية واخرى ثانوية ، فليس ذنب الجبهة الديمقراطية انها تنظر بجدية الى مسؤوليتها الطبقية والتاريخية ازاء هذا التمييز .

ولكن « تأجيل الاعلان » لا يعني أن ج. ش. د. لم تمارس النقد الذاتي بشكل « يجعلنا قادرين على تطوير برامجنا .. وتصحيح اخطائنا » . ففي عدد من الوثائق الداخلية ، منها مثلا تقرير المكتب السياسي الى المؤتمر التاسيسي للجبهة (آب ١٩٧٠) والذي سوف ينشر علنا في القريب العاجل ، وتقرير الدورة الموسعة للجنة المركزية التي انعقدت في أواخر عام ١٩٧٠ ، (واللذين نوقشا على نطاق واسع داخل تنظيمات الجبهة) مارست ج. ش. د. نقدا ذاتيا أكثر صرامة وأكثر ثورية بكثير مما يطالب به السيد علوش . وفي مناسبات عديدة أخرى أيضا مارست الجبهة نقدا ذاتيا علنيا ، منها على سبيل المثال نقد الموقف الانعزالي ازاء مسألة التحالفات الوطنية والذي أعلن في سلسله من التصريحات التي أدلى بها نايف حواتمه اثناء انعقاد المجلس الوطني السادس في أيلول ١٩٦٩ . ولقد كان الاجدر بالسيد علوش ان يأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقيقة قبل أن يدين الجبهة بتهمة الامتناع عن ممارسة النقد الذاتي ، وقبل أن يبني على هذه الادانة « القرقوشية » اتهامه لقيادة ج. ش. د. بأنها « لا تثق بنفسها ولا تحترم جماهيرنا » . فالذي يكشف عن عدم احترامه المطلق لجماهيرنا هنا هو الذي يحاول أن يستغفلها فيزور أو يحجب عنها الحقائق .

معنى الدراسة العلمية

٣ ــ الاعتراض الثالث هو أن ادبيات ج. ش. د. « لا تستخدم الارقام ابدا .. فاذا ما استخدمت كانت قاصرة وناقصة وتمثل جانبا واحدا من الحقيقة (١٢) . وفي ظروف عادية كان يمكن أن نهمل هذا الاعتراض دون الرد عليه . ولكن « الموضة » المسماة بالدراسة « العلمية » لدى مثقفي البورجوازية الصغيرة حملت معها الى عقولهم وكتاباتهم « هوسا » مبتذلا بالارقام والاحصاءات . حتى لقد أصبح مقياس « علمية » أي دراسة ، باستثناء « الدراسات » المزعومة التي يكتبونها بانفسهم، يتوقف على مدى ما تستخدمه من أرقام وجداول . ووفقا لمقاييس هذا الاتجاه يترتب على الحركة الثورية في بلد نام لا تتوفر فيه المصادر الاحصائية أن تتوقف عن النشاط السياسي الثوري توقفا تاما ، وان تمتنع عن رسم أي برنامج للعمل حتى تتمكن من الظفر ببضع جداول احصائية تبرر لها مباشرة النضال الثوري . وهكذا يصبح تطور الثورة في أي بلد من البلدان رهنا بمدى تطور دائرة الاحصاءات العامة !.

وفقا لهذا المذهب الاحصائي ، فان الاثار الرئيسية للفكر الماركسي العالمي تجد طريقها الى خارج دائرة « العلمية » ، لان معظمها واهمها لا تتضمن أي ارقام ، وان كانت تتضمن الكثير من التحليل . والواقع ان هذا التأليه للارقام والهوس بالاحصاءات ليس سوى انعكاس لتاثيرات علم الاجتماع البرجوازي الذي يستعيض عن التحليل باستفتاءات الراي العام ، مفترضا ان الارقام هي الوسيلة الوحيدة والمثلى للتعبير عن الحقيقة . (١٢)

في سياق هذا الاحترام الشديد الذي يكنه السيد علوش للارقام ، ولكل ما يمت لها بصلة من نسب مئوية وغيرها ، لا عجب اذا وجدناه يقيم الدنيا ويقعدها اذ يحسب انه يكتشف في تقرير ج. ش. د. حول حملة أيلول « خطأ » في التعامل بالارقام . فالتقرير يقول : « ان الحياة الاقتصادية للقرى الاردنية تعتمد في معظمها على اجهزة الدولة وخطط الرجعية الحاكمة . فان ٥٠ بالمئة من دخل القرية ياتي من المنخرطين في صفوف اجهزة الدولة وخاصة الجيش .. » وهنا يكتشف السيد علوش في التقرير مقتلا ، فيسارع ليهتف بنا بكل جد رصين : « هناك فرق أساسي بين معظم و ٥٠ بالمائة . معظم تعني ٧٥ بالمائة، ٨٠ بالمائة ، ٨٥ بالمائة ، ٩٠ بالمائة ، ومن لا يرى فرقا بين معظم و ٥٠ بالمائة فهو لا يرى شيئا » . (١٣) برافو !.. اخيرا وجدها السيد علوش ، واستطاع ان يثبت في ميدانه المفضل الذي هو محك الحقيقة (الارقام) ، ان ج. ش. د. لا ترى شيئا . ولكن .. مهلا بعض الشيء ذلك أن « معظم » لا تعني بالضرورة ٧٥ بالمائة فما فوق . انها تعني الاغلبية ، والاغلبية هي كل ما زاد على النصف . وبذلك فان « معظم » قد تعني : ٥٠،٠٠١ بالمئة مثلا ، والاختلاف على ٠،٠٠١ بالمائة لا يبرر في رأينا للسيد علوش هذا الاتهام الغاضب للجبهة الديمقراطية بانها لا ترى شيئا . فضلا عن ذلك فان كلمة « معظم » في النص المذكور تتناول الدخل المتاتي من « اجهزة الدولة وخطط الرجعية الحاكمة » بينما تشير الـ ٥٠ بالمائة الى الدخل المتاتي من «اجهزة الدولة » بالتحديد ولا سيما الجيش ، والفرق بين « معظم » و « ٥٠ بالمائة » هنا يسده الدخل المتاتي من « خطط الرجعية الحاكمة » التي تفسرها الجملة التالية للنص المقتبس في التقرير بانها « حسنات النظام الذي يعتمد سياسة الانفاق غير المنتج على القرى (خدمات ومساعدات) . ومن لا يرى فرقا بين « اجهزة الدولة وخطط الرجعية الحاكمة » وبين « اجهزة الدولة » فقط لا يرى شيئا على الاطلاق ! وليغفر لنا القارىء هذا الانحدار المؤقت الى السفسطة ، فالمساجلات السفسطائية لا تجابه الا بمثل تفاهتها .

ولقد كنا نفضل أن نهمل هذه النقطة دون الرد عليها ، لولا أن السيد علوش يستنتج من هذه المساجلة العقيمة حول معظم و ٥٠ بالمائة حكما على جانب كبير من الاهمية اذ يقول : « لقد كان تنظير ج. ش. د. يقوم على أن الخاص بديل العام والعام بديل الخاص .. ولكن العام لا يلغي الخاص والخاص لا يلغي العام وتجاهل هذه الحقيقة يقود الى الضياع » (١٤) . وأنا شخصيا ، واعتقد ان كثيرين معي ، عاجز عن فهم الصلة المنطقية بين مسالة « معظم » و « ٥٠ بالمائة » وبين رؤية الجبهة الديمقراطية للعلاقة بين الخاص والعام . ولكن حكمة السيد علوش كما يبدو تمكنه من تجاوز عجزنا المنطقي ، فهو ينتقل بعد اعلانه الخطير هذا مباشرة الى نقطة اخرى مختلفة تماما ، مفترضا بذلك أن قصور الجبهة المزعوم عن رؤية « الفرق بين معظم و ٥٠ بالمائة » يشكل برهانا كافيا على مثل هذا الاستنتاج الهام وبما ان السيد علوش لا يدعم هذا الاستنتاج بأي دليل اخر ، فان دحضنا « لبرهانه » المزعوم يخولنا أن نرد عليه : كلا .. بل كان تنظير ج. ش. د. يقوم على أن الخاص جزء من العام ومرتبط به جدليا . ولذلك لا يمكن ادراك « الخاص » وتفهمه جدليا دون أن يتم أولا ادراك « العام» وتمثله ... وتجاهل هذه الحقيقة يقود الى ضياع شبيه بضياع السيد ناجي علوش في « استراتيجيته الجديدة » للثورة الفلسطينية .

التعميم والتخصيص

يقودنا هذا الى لب « انتقادات » السيد علوش ذلك أن التهمة الرئيسية التي يوجهها الى تراث ج. ش. د. النظري هي تهمة « التعميم » . فاحدى الخصائص الرئيسية التي ينسبها الى هذا التراث هي : « الاغراق في العموميات دائما ، واعتبار العموميات مبادىء وقونين » (١٦) . ويبدو أن ناجي علوش ، في تهالكه على ادانة الجبهة الديمقراطية بتهمة بعد أخرى ، ينسى أن المبادىء والقوانين هي دائما وبالتعريف ، صياغة لحكم عام ينطبق على سلسلة من الحالات الخاصة . ان القانون هو تلخيص وتعميم لعدد من الظواهر التي تجمع بينها خاصية مشتركة وبذلك يصبح « التعميم» عنصرا مكونا جوهريا من عناصر « القانون »، وبدون « التعميم » لا يصبح القانون قانونا . وبهذا المعنى لا يعود ثمة قانون « سيء » لانه يشكو من « التعميم » ، واخر « جيد » لانه يتمتع بميزة « التخصيص » ، بل يكون ثمة قانون خاطىء وقانون صحيح ، قانون صالح للتطبيق على الحالة الخاصة المعينة ، واخر غير صالح ولا علاقة له بها . القول اذن ان اعتبار « العموميات مبادىء وقوانين » يشكل « وصمة » لتراث نظري ، اي تراث نظري ، ليس سوى تلاعب لفظي خال من المعنى وتعبير عن جهل قائله بابجديات العلم الاجتماعي .

ولكن ، لنغض النظر عن هذا الجهل مؤقتا، ولنحاول ، من خلال مقارنة الشتائم التي يوجهها علوش الى ج. ش. د. مع الاراء السياسية والنظرية التي يطرحها في « استراتيجيته الجديدة » المباركة للثورة الفلسطينية ، ان نحدد ، بالوقائع والاستشهادات وليس فقط باطلاق الشتائم ، من هو المسؤول عن اطلاق التعميمات عديمة المعنى ، والى اي مدى تنطبق اعلانات علوش المبدأية عن ضرورة « التخصيص » على ممارسته النظرية الفعلية حين يحاول أن «يثير قضايا الثورة الرئيسية ، وطرحها ضمن اطارها ، وضمن التناقضات التي تحيط بها « ويرسم لها » الخطوط العامة .. لخط سياسي صحيح ، وخط تنظيمي صحيح ، وخط عسكري صحيح » . (١٧)

يؤكد لنا السيد علوش أن « الثوري الذي لا يعي قضايا الاستراتيجية والتكتيك جيدا ، لا يستطيع أن يقاتل نظريا او عمليا . ومما يطرح عند بحث قضايا الاستراتيجية والتكتيك : التناقضات الرئيسية والتناقضات الثانوية ، العدو الرئيسي والاعداء الثانويون ... طبيعة وضعنا وطبيعة وضع العدو ، خصائص أرضنا وشعبنا وخصائص الارض والشعب لدى العدو » ، (١٨) وأول ما يتبادر الى الذهن ، أن السيد علوش الذي يعنون احدى مقالتيه « استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية » لا يتصدى في هذه الدراسة لاي تحليل جدي لطبيعة وضعنا وطبيعة وضع العدو (الا باشارات عابرة) ولا يفوه بكلمة واحدة عن خصائص أرضنا وشعبنا ولا عن خصائص الارض والشعب لدى العدو ، هل نستخدم اسلوب علوش ونعتبر هذا الاهمال بحد ذاته ، كافيا للحكم على المقال بانه لا يضيف الا تعميما جديدا الى تراث « صغير » من التعميم ؟ كلا .. ذلك اننا ندرك أن كل مقال له هدفه المحدد الذي يعين له حدوده ، وان من السخف أن نطالب الكاتب بأن يضمن كل أثر من اثاره ، على انفراد ، كل حكمة كشف عنها علم الاولين والاخرين ، الامر الذي لا يدركه السيد علوش حين يطالب منظري الجبهة الديمقراطية بأن لا يشيروا الى البورجوازية اليهودية دون أن يحللوا « تركيب المجتمع الصهيوني الاحتلالي في علاقاته الطبقية المحلية والدولية » وان لا « يذكروا » البورجوازية الاردنية دون ان ينغمسوا فورا في تحديد « حقيقة مواقف شرائح البورجوازية المختلفة » وان لا يفوهوا بكلمة عن اقتصاد القرى الاردنية « الا اذا تم تحليل الريف في شرق الاردن وتحليل العلاقات العشائرية فيه وتاريخ الارتباط بالدولة والتعبئة التي قامت بها أجهزة الدولة » .. الخ . الخ ..

ولكن رغم ذلك ، فان ناجي علوش يكشف عن صلافة لا حدود لها حينيؤكد ان ج. ش.د. قد وقعت في اخطاء كبيرة لانها « لم تفصل شيئا من ذلك » في بحثها لقضايا الاستراتيجية والتكتيك . ما هي هذه الاخطاء الكبيرة المزعومة ؟

أحد هذه « الاخطاء » ، في رأي السيد علوش ، هو الاصرار « على أن الاعداء الرئيسيين المباشرين أمام الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية هم الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية » ، وهنا يتساءل الكاتب بطريقته المميزة في تقديم البراهين بطرح الاسئلة ، عما اذا كانت الرجعية العربية عدوا رئيسيا مباشرا (١٩) محاولا أن يوحي للقارىء أن ذلك بالبديهة ، غير صحيح . حسنا ، هنا اذن لا بد من أن نورد ملاحظتين :

الاولى ــ هي أن النص المقتبس عن ج. ش. د. يتحدث عن « الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية » وليس عن الشعب الفلسطيني فحسب ، واذا كان من السخف ان نتحدث عن الرجعية المغربية مثلا باعتبارها عدوا مباشرا للشعب الفلسطيني فانه لسخف مضاعف أن نذكر أن الرجعية المغربية هي عدو مباشر للشعب المغربي وان الرجعية العربية بكافة اجزائها المكونة هي عدو رئيسي ومباشر للثورة الوطنية الديمقراطية التي لا تزال الشعوب العربية ، بدرجات متفاوتة طبعا ، تجابه مهمة انجازها كمهمة مباشرة .

الرئيسي والثانوي

والملاحظة الثانية ــ هي أن الماركسيين لا ينطلقون في تحديد « العدو الرئيسي والعدو الثانوي » من مجرد حافز ذاتي أو رغبة اعتباطيه ، ولا من تطبيق الي لموضوعات مفترضة مسبقا قد تكون صحيحة في بلدان اخرى ذات أوضاع مختلفة . « ان علم الاستراتيجية والتكتيك في الماركسية يعلمنا ان نفرق بين العدو الرئيسي والعدو الثانوي » . (٢٠) ما يقوله ناجي علوش هنا صحيح ، الا انه ليس كل الحقيقة . فالاهم من ذلك أن علم الماركسية لا يعلمنا فقط ان نفرق ، بل هو أيضا بالدرجة الاولى يعلمنا كيف نفرق . هذه مسألة ينبغي أن يؤكد عليها بعشرات من خطوط التشديد . فعلى ايدي منظري الدرجة العاشرة من مثقفي البورجوازية الصغيرة المتمركسين ، أصبحت الماركسية مجموعة من الوصفات الجاهزة والمواعظ المسطحة على طريقة الوصايا العشر . ووفق هذا المفهوم المبتذل يكفي أن نحدد العدو الرئيسي والعدو الثانوي انطلاقا مما يبدو لنا صحيحا للوهلة الاولى ، حتى تنحل كافة معضلات الستراتيجية والتكتيك دفعة واحدة ، وبشكل سحري .

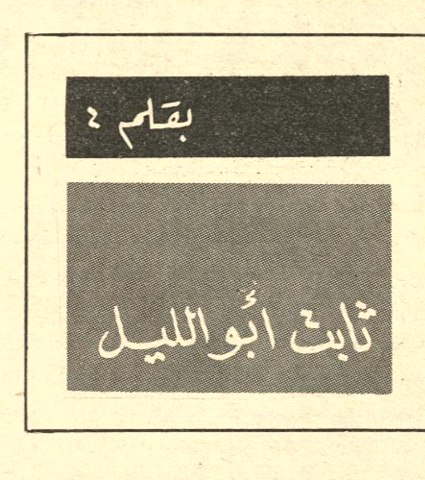
ولكن منهج التحليل الماركسي يعالج هذه المسألة بطريقة مختلفة تماما . انه ينطلق من تحليل الوضع الطبقي الذي تواجهه الحركة الثورية المعنية ، تحليله ضمن ارتباطاته الاممية ، وتحديد طبيعة الثورة في مرحلتها الراهنة والمهمات التاريخية الملقاة على عاتقها وطبيعة العقبات الطبقية التي تقف بحكم مصالحها ، دون تحقيق هذه المهمات ، ومن هنا تتحدد لنا ماهية العدو الرئيسي والاعداء الثانويين . ان تحديد العدو الرئيسي والعدو الثانوي ليس الخطوة الاولى في عملية الستراتيجية الثورية ، بل بالعكس انه يكاد يكون الخطوة الاخيرة ، انه نتيجة التحليل وليس نقطة انطلاقه .

ان ج. ش. د. تنطلق من هذا المنهج لتحليل الوضع الخاص الذي يتميز به النضال المضاد للصهيونية . وأول خصوصيات هذا الوضع تكمن في العلاقة القائمة بين العدو الصهيوني وبين الامبريالية العالمية ، والتي تجعل هذا العدو قادرا على الاحتفاظ بتفوقه المطلق فقط بفضل الدعم الامبريالي ، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . والخاصية الثانية تكمن في طبيعة العلاقة بين هذه الامبريالية نفسها وبين الطبقات الرجعية الحاكمة في أكثر من قطر عربي . والخاصية الثالثة تنبع من طبيعة العلاقة الجدلية بين مهمات التحرر الوطني الفلسطيني من جهة والعربي من جهة أخرى والناجمة عن :

أ ــ الطبيعة التوسعية (ليس بالضرورة بالمعنى الجغرافي بل بالدرجة الاولى بالمعنى الاستعماري الجديد) للعدو الاسرائيلي والتي تجعله خطرا مباشرا على حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها .

ب ــ الطبيعة الاستيطانية الشاملة للاستعمار الصهيوني والتي تفترض طرد الشعب المضطهد خارج ارضه ليقيم في أراضي دول عربية أخرى مما يملي عليه بالتالي التعامل بشؤونها الداخلية يوميا بحكم خضوعه لانظمتها .

ج ــ نسبة القوى القائمة بين العدو الاسرائيلي وبين الشعب الفلسطيني الذي لا يستطيع بقدراته الذاتية تامين التفوق البشري الضروري في حرب شعبية لمجابهة التفوق العسكري والحضاري للعدو .



د ــ التكوين الجغرافي للرقعة المحتلة والذي يتميز من جهة بتداخلها بشكل لا يقبل الانفصام مع الاراضي العربية المجاورة ، ومن جهة اخرى بضيق مساحتها وغياب التضاريس المواتية فيها بشكل يستحيل معه تطوير الحرب الشعبية دون امتداد لهيبها الى اقطار مجاورة .

استنادا الى كل هذه الاعتبارات ، التي هي بتلخيص شديد جوهر النتائج التي يتوصل اليها تحليل ج. ش. د. لخصوصيات الثورة الفلسطينية (٢١) يصبح من المستحيل على هذه الثورة أن تحقق النصر الا كجزء من الثورة الوطنية الديمقراطية في عموم المشرق العربي على الاقل . « وهنا يتداخل النضال الوطني ــ القومي المعادي للصهيونية ويرتبط استراتيجيا بشكل عضوي وجدلي بالنضال المعادي للامبريالية والرجعية في الاردن بشكل خاص وفي المشرق العربي بشكل عام » . (٢٢) هنا تلتقي ج. ش. د. مع السيد علوش في تأكيده أن « لا بد من تعريب القضية نضاليا من ــ أجل انقاذها » وذلك من خلال « مشاركة الجماهير العربية مشاركة حقيقية في القتال لتحرير فلسطين » . (٢٣) الا أن السيد علوش انسجاما مع نهجه الانتقائي ، يكتفي بهذه الصيغة العامة المطاطة ، بينما تقدم ج. ش. د. خلاصة تحليلها في صيغة دقيقة ومحددة وتستخلص منها كل النتائج الضرورية . ذلك أن « المشاركة الحقيقية » للجماهير العربية في القتال لتحرير فلسطين لا يمكن أن تعني ، بالبديهة ، انتقال هذه الجماهير ، من القامشلي حتى باب المندب ، الى خطوط المواجهة لتحمل السلاح ضد الصهاينة . ان « المشاركة الحقيقية » تبقى حلما خياليا الا اذا كانت تعني انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وسحق اعدائها الرجعيين والامبرياليين على امتداد المنطقة العربية . وبهذا المعنى تصبح الرجعية العربية عدوا رئيسيا ومباشرا على المدى الاستراتيجي، بمعنى أن الثورة المضادة للصهيونية لن تستطيع أن تنجز مهماتها الاستراتيجية ما لم تحسم تناقضها مع هذا العدو .

ازاء هذا التحليل شديد « الخصوصية » ما الذي يملكه السيد علوش ؟ لا شيء سوى التذكير بان ماوتسي تونغ ، زعيم الصين التي تمتد مساحتها مئات الالوف من الاميال المربعة ، ويبلغ عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة ، قد أظهر بوضوح خلال الحرب العالمية الثانية التي انقسم اثناءها الضواري الامبرياليون الى معسكرين متحاربين حربا حارة لا باردة ، « أهمية التحالف مع الرجعية الصينية المرتبطة بالدول الامبريالية المعادية لليابان » وفي الوقت الذي كان ماوتسي تونغ على رأس حزب شيوعي يقود جيشا ثوريا يسيطر على ربع مساحة الصين على الاقل . فضلا عن ذلك هل يملك السيد علوش ان يسمي لنا بتواضع ، دولة امبريالية واحدة معادية لاسرائيل (بله كونها في حالة حرب معها) لكي نتحالف ، بكل رحابة صدر واكراما لعيني ماوتسي تونغ ، مع « الرجعية » المرتبطة بها ؟ ولكن لا ... فليحيى «التعميم» وليسقط « التخصيص » حين لا يكون ناجي علوش بحاجة اليه قميص عثمان من أجل شتم الجبهة الديمقراطية والتشكيك باليسار .

من أجل دعم منطقة المتهافت ، لا يتورع السيد علوش عن محاولة تضييع القارىء في متاهات بيزنطية حين يتساءل عن « معنى الرجعية » قائلا بالنص : « من هي الرجعية العربية ؟ هل هي الاقطاع كله والبورجوازية كلها ؟.. (ان) الرجعية بالطبع ليست موحدة. انها اقسام من طبقات مختلفة ، بما فيه الطبقة العاملة (كذا) . (٢٤) وهنا لا يملك الانسان ، بعد المعذرة من القارىء ، الا أن يفلت منه زمام الصبر ازاء هذه السفسطة، الهذر ، الهذيان الذي لا معنى له ولا مبرر . من الواضح هنا أن الحديث لا يدور عن « الرجعية » في عالم الازياء والموضة ، ولا في ميدان الادب والفن ، ولا حتى في مجال العلاقات بين الجنسين . ان الكلام يدور بوضوح حول « الرجعية » كمصطلح سياسي شائع ومتعارف عليه في الفكر الوطني العربي . والرجعية هنا ذات معنى محدد يعرفه القاصي والداني . انها تعني : تحالف الاقطاع ، والبورجوازية الكومبرادورية الكبرى ، والارستقراطية العشائرية او البيروقراطية (العوائل المالكة ، كبار الموظفين « النبلاء » الخ ..) (٢٥) ما معنى القول اذن انها « أقسام من طبقات مختلفة » ؟ اذا كان المقصود أن هذا التحالف يستحوذ على دعم قطاعات من طبقات اخرى ، بفعل علاقات عشائرية ، أو تبعية اقتصادية ، او تخلف في الوعي الحضاري والسياسي فان ذلك هو الحال بالنسبة لاية طبقة مالكة في التاريخ . ولكن ما علاقة ذلك بالتحليل الطبقي وبتحديد استراتيجية الثورة واعدائها ؟ هل تكف البورجوازية التي تؤيدها اغلبية الشعب عن أن تكون بورجوازية، والرجعية التي تحظى بتأييد بين الجماهير عن أن تكون عدوا للثورة ؟

البقية في العدد القادم

---

١١ ــ نفس المرجع ص ٧ .

١٣ ــ رغم ذلك فأن السيد علوش يجانب الحقيقة تماما حين يؤكد أن « التقرير حول حملة ايلول » لا يضيف شيئا في مجال استخدام الارقام . فالتقرير يتضمن أرقاما هامة حول التركيب الطبقي والاقليمي للجيش الاردني على سبيل المثال .

١٤ ــ ١٥ ــ نفس المصدر ص ١١ .

١٦ ــ دراسات عربية عدد ٥ ص ٥ .

١٧ ــ علوش : نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عربية عدد ٤ ص ١٥٧ .

١٨ ــ علوش : نقد تقرير ج. ش. د. (دراسات عدد ٥ ص ١١) .

١٩ ــ ٢٠ ــ المصدر السابق ص ١٣ .

٢١ ــ راجع الفصل الثاني « المقاومة والاوضاع العربية » من كتاب « حركة المقاومة في واقعها الراهن » ، الفصل الاول من كتاب « حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية » ، الفصل الثاني والثالث من تقرير المكتب السياسي الى المؤتمر التأسيسي للجبهة الديمقراطية .

٢٢ ــ من تقرير المكتب السياسي الى المؤتمر التأسيسي لـ ج. ش. د. آب ١٩٧٠

٢٣ ــ علوش : نحو استراتيجية جديدة، دراسات عربية عدد ٤ ص ١٣٦ .

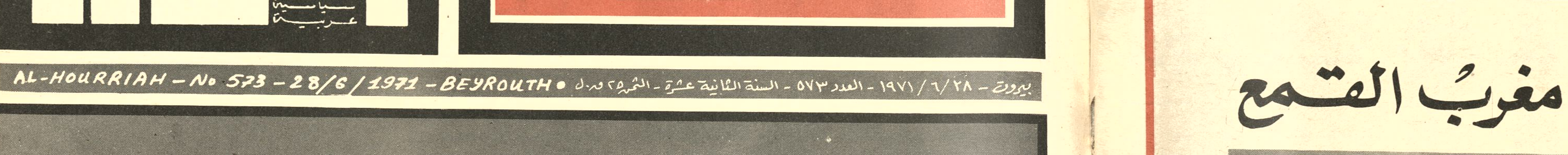
٢٤ ــ علوش : نقد تقرير ج. ش. د. (دراسات عدد ٥ ص ١٣ .

٢٥ ــ حتى اذا افترضنا ان الجهل المطبق، وليس الحذلقة ، هو الذي يكمن وراء تساؤل علوش عن معنى الرجعية ، فليسمح لنا أن نذكره أن ادبيات الجبهة الديمقراطية قد عرفت الرجعية بهذا المعنى في عشرات المواقع، ومنها التقرير موضوع نقده الذي يعرف الرجعية بوضوح بأنها : تحالف « العرش والاقطاع والكومبرادور » (ج. ش. د. حملة أيلول ص ٧ طبعة الاردن) .

الحرية

أسبوعية
سياسية
عربية

من كتابات الشهيد خالد احمد زكي ضد
الانتهازيين اليمينيين في الحزب الشيوعي العراقي
« في سبيل الحرب الشعبية الطويلة المدى »



AL-HOURRIAH – No 573 – 28/6/1971 – BEYROUTH • بيروت – ٢٨/٦/١٩٧١ – العدد ٥٧٣ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢ ق.ل

القوميون السوريون
في المعارك المطلبية :
المواقف اليومية
تفضح
الخطابة الرنانة

وساطة سلام
في خدمة المقاومة
أم حكام الأردن ؟

أوضاع العمل
النقابي
في المدارس
الخاصة



مصير الشعب الكردي
في ظل الحكومات السورية المتعاقبة

الاتفاق مع الأرامكو
ودور السعودية كشرطة الخليج العربي

محادثات الجبهة الوطنية الأردنية
تدخل مرحلتها الحاسمة



كلمة

السياسة المصرية
بعد عام من قبول مشروع روجرز

مع نهاية هذا الاسبوع يكون قد مر عام كامل على قبول مصر بمشروع روجرز ، فما هي حصيلة هذه المرحلة من السياسة المصرية وكيف تبدو احتمالاتها الان ؟

١ — كان تحويل وقف اطلاق النار المؤقت الى هدنة دائمة أول ثمار القبول المصري بالمبادرة الامريكية . هذا التراجع مر بسلسلة مراحل قبل أن « يستقر » أخيرا على صيغة مؤداها ان مصر سوف تمتنع عن اطلاق النار — الى مدى غير محدد — لكنها تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسبا على الصعيد العسكري عند أي طارىء . وبهذه الصيغة طوى النظام المصري شعار «حرب الاستنزاف» نهائيا ولم يعد في يده — خصوصا بعد ضرب المقاومة في الاردن — من وسائل الضغط غير اتصالاته الديبلوماسية وتكرار تمسكه بالتفسير العربي — السوفياتي للحل السلمي .

٢ — اقترن التراجع العسكري المذكور بتراجع سياسي لا يقل أهمية . فمن الاصرار على وضع جدول زمني لتنفيذ بنود قرار مجلس الامن كاملة ومترابطة ، انتقلت السياسة المصرية بصورة متزايدة الى القبول بمبدأ تجزئة المشكلة وتجزئة الحل . هذا الاتجاه بلغ ذروته في المبادرة التي أطلقها أنور السادات في اذار الماضي حين اقترح فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة . على أن يشكل ذلك مدخلا لاستكمال الحل عبر خطوات متتابعة .

ورغم ما كان ينطوي عليه موقف الهدنة غير المحدودة والقبول بتجزئة الحل من تراجع أساسي ، فأن اسرائيل لم تجد فيه ما يبرر مغادرة سياستها المتصلبة . وبدا واضحا أن ما تريده حكومة تل أبيب يتجه أولا نحو اعادة تنظيم الوضع العسكري على القناة بحيث يكتسب آلية مستقلة عن مسائل المفاوضات حول الحل السلمي عبر اتفاق منفصل لا تحكمه أية « شروط سياسية » !.

ومن هنا كان مشروع دايان القائل بتخفيض القوات العسكرية لكلا الطرفين أو بانسحابهما معا مسافة ثلاثين كيلومترا داخل حدود كل منهما وبفتح القناة أمام الملاحة الدولية . لذلك لم تلق صيغة السادات لفتح القناة استجابة كاملة من جانب اسرائيل . وقد تركز التصلب الاسرائيلي في هذا النطاق على نقطتين : الاولى — رفض مبدأ عبور القوات المصرية الى الضفة الشرقية للقناة بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي الى داخل سيناء . والثانية — رفض اعتبار فتح القناة خطوة مرتبطة بما يجب أن يعقبها — حسب وجهة النظر المصرية — من تنفيذ متتابع للانسحاب الاسرائيلي وللبنود الاخرى من الحل السلمي .

هذا التصلب الاسرائيلي كانت مصر تراهن على مواجهته بضغط امريكي قد يثمر بعض التنازلات .

وكانت زيارة روجرز الاخيرة للقاهرة ذروة محاولات مصرية امتدت شهورا طويلة لدفع الولايات المتحدة الى « تحمل مسؤوليتها في حل أزمة الشرق الاوسط ». لكن الزيارة مضت دون أن تحمل ما يشير الى امكان حدوث انقلاب ما في موازين القوى والضغوط .

وبينما كان محمود رياض يكشف في تصريح له « حقيقة » نتائج مسعى وزير الخارجية الامريكي ، كان محمد حسنين هيكل يعلن في مقاله الاسبوعي صباح الجمعة الماضي أن « فترة اختبار النوايا التي طلبتها الولايات المتحدة الامريكية قد استوفت حظها من التجربة ووصلت في النهاية الى طريق مسدود » ... وأن « مرحلة متغيرة من الازمة بدأت أو توشك أن تبدأ الان » ..

هذا الكلام قد يكون فاتحة حملة دعائية جديدة تشنها القاهرة على الولايات المتحدة ، وتكرر فيها حملات سلفت .. لكن الحملة الجديدة — اذا شنت — لن تضع السياسة المصرية خارج دائرة الرهان على الموقف الامريكي بالتأكيد . فالنظام المصري لا يستطيع الا أن يكرر انتظاره لدور تلعبه واشنطن في تليين التصلب الاسرائيلي . وهذه النقطة كانت وما تزال من أبرز ثوابت السياسة المصرية في تصورها لحل « أزمة الشرق الاوسط » . ومن هنا كانت مسارعة هيكل بعد حديثه — في مقاله الاخير — عن استنفاد فترة اختبار نوايا واشنطن الى تحديد اطار « الصراع » معها بقوله : « .. ليس بالحرب المسلحة ضدها لاننا لا نستطيع .. وليس بقطع الحوار معها لان الخصام في العلاقات الدولية هو حصار لاصحابه قبل أن يكون حصارا لمن يوجه اليه .. »

واذن فالسياسة المصرية لا تجد الان ، بعد عام من قبولها بمشروع روجرز ، غير تكرار رهانها على الحوار مع أمريكا .. لكن الحوار لم يتجدد مرة بين القاهرة وواشنطن الا على قاعدة تنازلات جديدة تقدمها السياسة المصرية . فهل من تنازلات اخرى في الافق ؟

يقال أن صيغة حل وسط هي الان قيد التداول خلف الكواليس الدولية ، محورها نقطتان :

١ — أن يسمح لقوات مصرية رمزية من الشرطة فقط بعبور القناة بعد فتحها وانسحاب اسرائيل جزئيا .

٢ — ان يصدر عند فتح القناة والانسحاب الجزئي بيان من السكرتير العام للامم المتحدة او الدول الكبرى ، يصاغ بعبارات عامة — على طريقة قرار مجلس الامن — تسمح لمصر بأن تعتبر فتح القناة والانسحاب الجزئي مدخلا الى حل كامل للازمة ، وتسمح لاسرائيل بالمقابل ان ترى في المسألة اتفاقا منفصلا لا علاقة له بجوانب الازمة الاخرى .. وعلى قاعدة هذا البيان تمضي الاطراف جميعها في البحث عن مخارج لكل المسائل المعلقة والتي قد يستمر تعليقها سنوات .

مغرب القمع

في الرابع عشر من حزيران الجاري أي منذ أسبوع بالتحديد بدأت في مراكش ، محاكمة سياسية هامة ، محاكمة ١٩٣ مغربيا ، متهمين بالقيام بمحاولة مسلحة ضد الدولة .

وقد بدأت القضية سياسيا في العام الماضي ، وفي اطار ظروف محددة :

— بدأت القضية في مراكش في أواخر سنة ١٩٦٩ حين اغتالت السلطات المغربية لبيب فركاني (وكان مسؤولا عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في جنوب المغرب) كما اغتالت بعض رفاقه ، ثم اعتبرت أنهم مفقودين !

— أما المرحلة الثانية فقد بدأت في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٧٠ ، حين أقامت فرنسا علاقات دبلوماسية جديدة مع المغرب (وكانت هذه العلاقات قد قطعت سنة ١٩٦٧ على أثر قضية بن بركة) — وفي سبيل تكريس الصداقة المستجدة قام وفد دجولي بزيارة المغرب ، ثم قام الملك الحسن الثاني بزيارة الى باريس — في ٣١ كانون الثاني — توجت الصداقة الجديدة بين البلدين .

كيف نفهم هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية ؟ ان الحكومة الفرنسية خوفا من احتكار استغلال المغرب من قبل الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، قررت أن تغض الطرف عن قضية بن بركة ومسؤولية الجنرال أوفقير في جريمة الاغتيال كما وضحتها التحقيقات .

— أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في أواخر كانون الثاني ١٩٧٠ ، حين اعتقل البوليس الاسباني في مدريد ستة مناضلين مغربيين ينتمون الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، استجابة لطلب الحكومة المغربية ، من بين هؤلاء الستة : محمد عجار الملقب سعيد بنيلة وهو احد قادة المقاومة المغربية ايام الانتداب وأحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . وأحمد بن جلون وكان مسؤولا سابقا في اتحاد الطلاب المغربيين الوطني .

وكانت اسبانيا حتى أواخر كانون الثاني ١٩٧٠ تقدم لهما اللجوء السياسي ، لكنها تراجعت فجاة وذلك لثلاثة أسباب :

— ضغوط الولايات المتحدة .

— حل النزاعات بين المغرب واسبانيا حول الاراضي .

— وأخيرا استخراج الفوسفات في الريو أورو .

وهكذا ، بعد خمسة عشر يوما من اعتقالهم ، سلمت الحكومة الاسبانية المناضلين الى الحكومة المغربية . وخلال سنتي ١٩٧٠ — ١٩٧١ توالت الاغتيالات والاعتقالات .

أما ضمانات العدالة المغربية فلا وجود لها ، وقد بينت لنا محاكمات ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ان الطريق قصير في مراكش بين قفص الاتهام والاعدام . هذه المحاكمات كانت كلها من صنع يد الحكومة المغربية ، وقد صرح اليسار الشرعي البرلماني نفسه ، ان التصريحات والاعترافات التي نسبت الى المعتقلين كانت نتيجة التعذيب الوحشي الذي عانى منه هؤلاء . وقد نشرت أحزاب الجبهة الوطنية والاستقلال في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١ ، بيانا الى الصحف ، قالت فيه : لم ينج أحد من العذاب .. حتى خلال التحقيق .. هذه هي الشروط التي أدت بالمعتقلين الى ما سمي « الاعترافات العفوية والمتطابقة التي ملأت صفحات ملف الادعاء » .

ان هدف الملك من وراء ذلك واضح كل الوضوح : ضرب المعارضة الثورية .. وتصفية صراع الحركة الثورية المغربية . بحجة ان المغرب يحتاج الى الامن والاستقرار لئلا تقلق الرساميل الاجنبية وتهجر .

ويترتب على هذه السياسة عدد من الاجراءات : قمع جماعي مستمر في الداخل ، عسكرة النظام الخ .. وكلها اجراءات فاشية يلجأ اليها نظام يكاد يختنق .

هذه الفاشية في النظام ، بالاضافة الى قدرة الجماهير المغربية على الصراع والتضحية (مظاهرات ايار ١٩٦٥ ، الحركة الفلاحية في (سيدات) ، اضرابات عمال المناجم في جبل عوام ، اضرابات الجامعيين والثانويين ، كلها دلائل على هذه المقدرة الثورية) .. كل ذلك يطرح على الثوريين المغربيين قضايا مصيرية : الادراك التام بأن الخط التحريفي (الشرعي — البرلماني) هو طريق الاستسلام وان الحل الانقلابي مغامر وغير مجد ، وان اتساع القمع ، حاليا ، عائد الى عجز القوى التقدمية عن تأطير وتنظيم الحركة الثورية .

• • •

ان شعار « الاختيار الثوري في المغرب » (وهو في الوقت نفسه عنوان كتاب لمهدي بن بركة) وارد اليوم ، كما أن قضية تنظيم الحركة الثورية المغربية مطروحة على بساط التنفيذ .